Journal Of the Iraqia University (75-1) December (2025)
ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

# العلاقات الاقتصادية الامريكية العراقية(١٩٨٠– ١٩٩٠)دراسة وثائقية

م. د محمد جليل مطير الخفاجي
مديرية تربية ذي قار

# U.S.–Iraqi Economic Relations (1980–1990): A Documentary Study

Asst. Prof. Dr. Mohammed Jalil Mutair Al-Khafaji
Ministry of Education – Dhi Qar Directorate of Education
Email: Mohadas28@utq.edu.iq

## الملخص

يتناول البحث العلاقات الاقتصادية الامريكية العراقية ١٩٨٠–١٩٩٠, اذ مثلت المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية في العراق جزء من العلاقات الاقتصادية بين الجانبين, لاسيما وان العلاقات في بادئ الامر خلال تلك المدة كانت على شكل منح مالية وقروض خاصة ببنك الاستيراد والتصدير, فضلا عن القروض المالية في مجالات الزراعة والصناعة للمدة ١٩٨٠–١٩٩٠, اذ سبق ذلك قيام العراق بقطع علاقته مع الولايات المتحدة الامريكية لسنوات امتدت من عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٨٤ بسبب احدث حزيران ١٩٦٧, كما شهدت العلاقات الاقتصادية والتجارية اثناء عودة العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين عام ١٩٨٤ تطورا واضحا وملموسا, واصبح للولايات المتحدة الامريكية من جراء ذلك مصالح مشتركه, كما توسعت التبادلات التجارية والدعم الاقتصادي ضمن سياسة الادارة الامريكية في احتواء العراق بعد انتهى الحرب العراقية الايرانية عام ١٩٨٨, كون العراق خرج من الحرب وهو بحاجة الى اعادة بناء قدراته العسكرية والاقتصادية مما يجعله يعتمد بشكل اساسي على الولايات المتحدة الامريكية.

**الكلمات المفتاحية : العراق , الولايات المتحدة الأمريكية , العلاقات الاقتصادية , حرب الخليج الاولى.**

**Abstract**

This study examines U.S.–Iraqi economic relations during the period 1980–1990. Economic interests of the United States in Iraq constituted an integral part of the economic relations between the two sides, particularly since relations at the outset of this period took the form of financial grants and loans, including those provided through the Export–Import Bank, in addition to financial credits in the fields of agriculture and industry throughout 1980–1990, This development was preceded by the severance of relations between Iraq and the United States for several years, extending from 1967 to 1984, as a result of the events of June 1967. With the restoration of diplomatic relations between the two parties in 1984, economic and commercial relations witnessed clear and tangible development, leading to the emergence of shared interests for the United States, Trade exchanges and economic support expanded within the framework of U.S. administration policy aimed at containing Iraq after the end of the Iran–Iraq War in 1988. Iraq emerged from the war in need of rebuilding military and economic capabilities, a condition that made reliance on the United States a fundamental aspect of the post-war period.

**Keywords: Iraq; United States of America; economic relations; First Gulf War.**

## المقدمة

مثلت المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية في العراق جزء من العلاقات الاقتصادية بين الجانبين, لاسيما وان العلاقات في بادئ الامر خلال تلك المدة كانت على شكل منح مالية وقروض خاصة ببنك الاستيراد والتصدير, فضلا عن القروض المالية في مجالات الزراعة والصناعة للمدة ١٩٨٠–١٩٩٠, اذ سبق ذلك قيام العراق بقطع علاقته مع الولايات المتحدة الامريكية لسنوات امتدت من عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٨٤ بسبب احدث حزيران ١٩٦٧, كما شهدت العلاقات الاقتصادية والتجارية اثناء عودة العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين عام ١٩٨٤ تطورا واضحا وملموسا, واصبح للولايات المتحدة الامريكية من جراء ذلك مصالح مشتركه, كما توسعت التبادلات التجارية والدعم الاقتصادي ضمن سياسة الادارة الامريكية في احتواء العراق بعد انتهى الحرب العراقية الايرانية عام ١٩٨٨, كون العراق خرج من الحرب وهو بحاجة الى اعادة بناء قدراته العسكرية

والاقتصادية مما يجعله يعتمد بشكل اساسي على الولايات المتحدة الامريكية. لقد كان سبب اختيار موضوع البحث نظرا لأهميته وكون اغلب الدراسات الاكاديمية قد ركزت على العلاقات السياسية بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق ولم تتطرق بشكل مفصل للعلاقات الاقتصادية بين الطرفين, لاسيما وان تأثيرات الحرب العراقية الايرانية كانت واضحة ومؤثرة في طبيعة العلاقة بين الجانبين, كذلك ان العلاقات الامريكية العراقية كانت ينتابها الفتور بسبب احداث حرب حزيران ١٩٦٧, الا ان الامر قد تغيير مع بداية الحرب العراقية الايرانية, وحدث تحول من القطيعة التعاون الاقتصادي وهذا يدل ان السياسية الامريكية تتماشى مع مصالحها لذلك قدمت دعم اقتصادي للعراق غير مسبوق. اقتضت طبيعة البحث تقسيمة الى مقدمة ومبحثان وخاتمة, تضمن المبحث الاول العلاقات الاقتصادية الامريكية – العراقية للمدة ١٩٨٠–١٩٨٨, فيما ناقش المبحث الثاني العلاقات الاقتصادية الامريكية العراقية ١٩٨٨–١٩٩٠, اما الخاتمة فتم بيان ابرز النتائج التي تم التوصل اليها من خلال البحث والاستقصاء.اعتمد في اعداد البحث على عدة مصادر كان في مقدمتها الوثائق الامريكية غير المنشورة والخاصة بمجلس الأمن القومي ( National Security Archive) اذ عدت المادة الاساسية للبحث نظرا لما تشكله من مادة علمية في وصف طبيعة العلاقات الاقتصادية بين البلدين خلال تلك المدة, كما تم الاعتماد ايضا على بعض المذكرات الشخصية والصحف لاستكمال بعض المعلومات التي لم نجدها في الوثائق.

## المبحث الأول: العلاقات الاقتصادية الامريكية العراقية ١٩٨٠-١٩٨٨

شهدت العلاقات الاقتصادية الامريكية العراقية خلال الحرب العراقية الايرانية[١] تطورا واسعاً, انطلاق من رغبة العراق في منع تصاعد الخلافات مع المملكة العربية السعودية والكويت اللتان رفعتا قدرتهما الانتاجية من النفط على حساب العراق الذي كان من اشد المتضررين من هذا القرار, فأضطر بسبب ذلك الى التوجه نحو تطوير علاقاته مع الولايات المتحدة الامريكية ادراكا منه انها تقف وراء قرار رفع القدر الانتاجية النفطية لكلا الدولتين[٢]كما ان العراق كان حريصا على الانفتاح على الولايات المتحدة الامريكية لما تشهده من تطور تكنلوجي في وقت كان العراق قد قطع علاقته معها لسنوات امتدت من عام ١٩٦٧[٣] حتى عام ١٩٨٤, فان العراق لم يستفد من البضائع الأمريكية او المنتوجات الاقتصادية لمختلف انواعها الزراعية منها والصناعية, كما ان شروط المقاطعة العربية بعد حرب حزيران عام ١٩٦٧ قد فرضت على العراق ان يكون أول الملتزين بها انطلاقا من المبادئ القومية وحفاظا على القضية الفلسطينية, لذلك في الوقت الذي لم يستطع العراق الاستفادة من الصادرات الامريكية[٤].في السياق ذاته كانت العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق قائمة قبل عودة العلاقات الدبلوماسية بينهما بشكل رسمي, الا انها كانت علاقات محدودة جدا وفي الجانب الاقتصادي والتجاري حصرا, ففي تشرين الثاني ١٩٨٠ اشتركت الشركات الأمريكية لأول مرة في معرض بغداد الدولي, وذلك لتفعيل التعاون التجاري بين البلدين, كما بلغ حجم الواردات العراقية من البضائع والخدمات الامريكية عام ١٩٨١ مليار دولار[٥], كذلك خصصت وزارة الزراعة الأمريكية في كانون الأول ١٩٨٢ نحو ٢٢٠ مليون دولار للعراق, ضمن برنامج الائتمان السلعي لشراء المنتجات الامريكية الزراعية وشهدت مخصصات العراق ضمن هذا البرنامج تزايدا ملحوظا, خاصة ان العراق كان يعد سوقا رائجة بالنسبة للمنتجات الزراعية الأمريكية, لذا بدأت وزارة الزراعة في تقديم المزيد من المنح والقروض للعراق[٦], بالمقابل حدد جيمس كيلي مساعد وزير الخارجية لأمريكية الصعوبات التي تواجه العلاقات العراقية الأمريكية قائلا (( عدم وجود تمويل كاف وملائم ومنافس من المصادر الأمريكية للشركات الامريكية التي تريد ان تعمل في العراق, وان الوضع الحالي في اقتصاد العراق مهما كان مؤقتا, فهو وضع اقتصاد حالة حرب, وان على الولايات المتحدة الأمريكية ان تتصرف بحذر تجاه الشركات والمدنيين)) [٧]من جانب اخر رفعت وزارة التجارة الامريكية في اواخر عام ١٩٨٢ العقوبات التجارية التي كانت مفروضة على العراق سابقا, واصبح مؤهلا للحصول على الكثير من الضمانات والاعتمادات والتسهيلات الائتمانية من بنك التصدير والاستيراد الامريكي[٨], اذ تم استيراد السلع ذات التكنلولوجيا العالية من الولايات المتحدة دون الحاجة الى رخصة تصدير مسبق, وهذا بدوره انعكس على زيادة حجم التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين[٩]شهد عام ١٩٨٣ مبادلات تجارية عديدة بين الجانبين العراقي والامريكي كانت قيمتها ٥٧٢ مليون دولار منها ٥١١ مليون على شكل صادرات امريكية للعراق و ٦١ مليون دولار هي صادرات العراق الى الولايات المتحدة الأمريكية[١٠]ومن مظاهر التعاون الاقتصادي الامريكي العراقي تدخل الادارة الامريكية عام ١٩٨٤ لدى مصرف التصدير والاستيراد الامريكي من اجل تمويل مشروع خط انابيب العراق الأردن (خط انابيب العقبة) ليكون خطاً عراقياً آمنا للنفط العراقي مباشرة الى ناقلات البحر الاحمر متجاوزا الخليج العربي بعد ان اصبحت الهجمات على ناقلات النفط والتي عرفت باسم حرب الناقلات[١١] جزءا من الحرب العراقية الايرانية, وان اكمال الخط يمكن ان يزيد صادرات العراق النفطية , الا ان القائمين على البنك لم يكن لديهم رغبة في تقديم قروض للعراق في ظل وضعه الائتماني السلبي وان البنك بحاجه الى ضمانات من الحكومة العراقية على سداد القروض[١٢], لذا دعمت الادارة الامريكية الوضع الائتماني للعراق ومارست ضغوطا على مجلس ادارة البنك لتمويل المشروع الذي قبل تمويل خط أنابيب العقبة ب٥٠٠ مليون دولار, علما ان كلفة المشروع الكلية مليار دولار, على ان يتم تمويله

من الحكومتين البريطانية والفرنسية والبنوك التجارية الاوربية[١٣], وقد عهد تنفيذ المشروع الى شركة (Bechtel) التي كان يرأس مجلس ادارتها جورج هربرت بوش(George Herbert Bush)[١٤] نائب الرئيس الامريكي[١٥], واكد المتحدث باسم شركة بكتل دونر (Donner) ان تنفيذ المشروع في مرحلته الاولى, اذ يبلغ قطر الانبوب ٤١ بوصة, والقادر على نقل ٥٠٠ الف برميل من النفط يوميا, على ان يكتمل المشروع بعد ١٨ شهرا من تنفيذ العمل, ويمكن زيادة الضخ الى مليون برميل, علما ان المشروع يمتد لمسافة ٥٨٠ ميلا من مدينة حديثة شمال غرب العراق عبر الاردن الى ميناء العقبة على البحر الاحمر, وتجنب مسار خط الانابيب السوري بعد ان انحازت الاخيرة الى جانب ايران في الحرب وتم اغلاق خط النفط العراقي عبر اراضيها والذي كان بسعة ٣٠٠ الف برميل يوميا[١٦],غير ان المشروع توقف فيما بعد نتيجة اصرار العراق على شرط قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم ضمانات ضد التدخل الاسرائيلي في خط الانابيب او تخلي العراق والاردن من التزامات التسديد ان وقع هذا التدخل, وعلى الرغم من المباحثات الطويلة الا انه لم يتم الاتفاق بين الطرفان[١٧].شهدت العلاقات الاقتصادية الامريكية العراقية بعد عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في تشرين الثاني ١٩٨٤ تطورا ملحوظا اذ شهدت اول زيارة رسمية لمسؤول من الولايات المتحدة الامريكية الى العراق بعد عودة العلاقات الدبلوماسية بينهما تمثلت بزيارة نائب مساعد وزير التجارة الأمريكي جيمس كيلي (James B) Kelly في كانون الاول ١٩٨٤ الذي سعى خلال زيارته لتدعيم النشاط التجاري بين البلدين, وفتح نشاط واسع للتبادل التقني والتكنولوجي بين الدولتين[١٨], وفي ايلول ١٩٨٥ قام وفد من الولايات المتحدة الامريكية برئاسة جون كيلي بزيارة العراق لتنشيط سبل دعم العلاقات الاقتصادية والتجارية , وخلال الزيارة طالبت الحكومة العراقية بعقد اتفاقيات ثنائية تسهم في تنظيم التعاون المباشر بين الحكومة العراقية والشركات الامريكية, وفي خطوة اخرى من اجل دعم العلاقات الاقتصادية بين الدولتين تم تأسيس منتدى رجال الاعمال الامريكي العراقي في عام ١٩٨٥ لدعم وتعزيز العلاقات التجارية بين الدولتين وزيادة حجم الاستثمارات بينهما, وقد عملت الحكومة العراقية على تشجيع ذلك المنتدى الذي لعب دورا في زيادة حجم المساعدات الامريكية للعراق بأشكالها المختلفة[١٩].وفي السياق ذاته, حرصت الولايات المتحدة الامريكية على تقديم المزيد من المنح والقروض والتسهيلات المالية للعراق رغم تصاعد الازمة المالية العراقية وتزايد عجز الدين الخارجي[٢٠], وفي هذا الاطار تدخل نائب الرئيس الامريكي جورج بوش لدى مصرف التصدير والاستيراد الامريكي لاستئناف تقديم القروض والمنح مؤكدا لمدير البنك ان ذلك امر غاية في الحيوية بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية في المنطقة[٢١].من جانب اخر, حدث تحول كبير في العلاقات بين البلدين عام ١٩٨٥ عندما شهدت تبادلاً تجارياً عراقياً امريكياً متميزاً, اذ بلغ حجم التبادلات بين الطرفين ما قيمته ٩١١ مليون دولار اي بزيادة ١٦٪ عن العام الذي سبقه[٢٢], اذ قام بنك التصدير والاستيراد الامريكي في تقديم العديد من القروض والمنح للعراق, اذ قدم للعراق في ايلول ١٩٨٥ قرضا متوسط المدى قيمته ٥٠ مليون دولار[٢٣], وفي عام ١٩٨٦ بلغت قيمة التبادلات التجارية حوالي ٢٨٥ مليون دولار اي زيارة ٨٩٪ عن المدة نفسها من العام الذي سبقه, وبلغت قيمة الصادرات العراقية ١١٦ مليون دولار اي ١٠ اضعاف المدة نفسها من عام ١٩٨٥, بينما بلغت قيمة الصادرات الامريكية في تلك المدة ١٦٨ مليون دولار اي زيادة قدرها ٢١٪ عما كانت عليه في المدة نفسها من عام ١٩٨٥, وكان العراق يصدر النفط الخام الى الولايات المتحدة الامريكية بشكل اساسي, بينما مثلت الصادرات الامريكية بالمواد الزراعية والطبية[٢٤], كما قدم بنك التصدير والاستيراد الامريكي في عام ١٩٨٦ قرضا قصير الأجل قيمته ٢٠٠ مليون دولار[٢٥].شهد عام ١٩٨٦ مشاركة الشركات الامريكية في معرض بغداد التجاري, اذ اكد مسؤول الجناح الامريكي في المعرض انه من المتوقع ان يتجاوز حجم التبادل التجاري بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية ٩١٥ مليون دولار هذا العام, وهو ثاني اعلى مستوى منذ استعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين, كذلك انه من المتوقع ان تبلغ قيمة الواردات الامريكية ومعظمها من النفط الخام اكثر من ٤٢٥ مليون دولار, بينما تتجاوز صادرات المنتجات الزراعية بشكل اساسي ٤٩٠ مليون دولار لاسيما وان اجمالي حجم التبادل التجاري لعام ١٩٨٥ كان ٩١٨,٢ مليون دولار , فضلا عن ذلك فأن قيمة الواردات من العراق ١,١٥ مليون دولار[٢٦], كما ابرمت اتفاقية في كانون الاول عام ١٩٨٦ بين فرع البنك الامريكي بروما ومصرف الرافدين العراقي بخصوص اعادة تمويل الدين العراقي الخارجي وتقديم المزيد من القروض طويلة الاجل[٢٧], هذا فضلا عن قيامه بتمويل الصادرات الامريكية للعراق وتقديم العديد من الدعم لبرامج السلع الائتمانية[٢٨], وبناء على ذلك وجه اليه بنك العراق المركزي بالغ شكره وتقديره لحجم المساعدات المالية التي قدمها للعراق متمنيا مزيدا من التعاون البناء بينهما[٢٩], والملاحظ ان الادارة الامريكية ضاعفت حجم المنح والقروض وتوسيع معاملاتها المالية والتجارية مع العراق لاكتساب ثقة العراقيين بعد الكشف عن صفقة الاسلحة الامريكية لايران والمعروف باسم (ايران كونترا)[٣٠] والتي اثرت على طبيعة العلاقة بين الطرفين[٣١], ومع ذلك لم تكن عملية دخول الشركات الامريكية الى العراق سهلة, لان تعامل العراقيين معها كان محفوفا بصعوبات لأسباب عدة منها المحاذير التي تترتب على الاتصال بالأجانب وبالشركات الاجنبية وخوفا من تجنيدها للعراقيين, لاسيما ان الحرب مع ايران كانت قائمة وان أي خطأ كان غير محسوبا فإنه يعرض صاحبه لعقوبة شديدة, كما كان على الشركات الامريكية ورجال الاعمال الامريكان

تفهم عقلية وشخصية الفرد العراقي المحافظة والحذر من كل اجنبي , فضلا عن ضرورة معرفة مخططات الشركات الاجنبية وتاريخها ومدى مهنية المسؤولين عليها[٣٢]. بهدف زيادة التعاون الاقتصادي الامريكي تم تأسيس مكتب العلاقات التجارية الامريكية العراقية في عام ١٩٨٧والذي يتألف مجلس ادارته من كبار رجال الاعمال الامريكان برئاسة روبرت عبود(Robert Abboud) وكان هدف المكتب تحسين العلاقات التجارية مع العراق وتشجيع الشركات الامريكية للعمل في العراق او معه, وبعبارة اخرى فإن هذا المكتب كان يهدف الى زيادة وتطوير العلاقات الاقتصادية بين العراق والولايات المتحدة الامريكية, كذلك السعي لمعرفة قوانين العمل في العراق وشروطه وبيان واجبات العمال العراقيين في حالة السماح لهم بالعمل مع الشركات الأمريكية[٣٣].وفي اطار توسعت التعاون الاقتصادي بين الطرفان وجهت وزارة التجارة الامريكية دعوة لوزير التجارة العراقي محمد مهدي صالح[٣٤] لزيارة الولايات المتحدة الامريكية في عام ١٩٨٧, الذي قبل بدوره الدعوة وحضر بوفد عالي المستوى, وخلال الزيارة تم توقيع اتفاقية ثنائية تجارية واقتصادية وفنية بين الجانبين في ٢٦ اب ١٩٨٧[٣٥], وقعها عن الجانب العراقي وزير التجارة محمد مهدي صالح وعن الجانب الامريكي القائم بأعمال وزير التجارة كلارنس براون(Clarence Brown) [٣٦], وطبقا لبنود الاتفاقية التي حدد مدتها بخمس سنوات مع امكانية تمديدها تلقائيا لفترات اضافية مدتها خمس سنوات, وتضمنت العمل على ايجاد ظروف ملائمة لتعزيز التبادل والتجاري والاستثماري بين البلدين ونقل التكنولوجيا المتقدمة والاتصالات السلكية وبيع الالكترونيات والآلات الامريكية الى العراق , وتوسيع المبادلات التجارية[٣٧], واكدت وزارة الخارجية الأمريكية ان هذه الاتفاقية سوف تسهم في تحفيز التجارة مع دولة تعد بالفعل ثالث اكبر سوق للصادرات الامريكية في العالم العربي بعد المملكة العربية السعودية ومصر, كما تعزز من سبل التعاون بين الحكومتين وتدعم بشكل قوي العلاقات التحالفية فيما بينهما, وفي الوقت نفسه اكدت الخارجية الأمريكية ان الاتفاقية لا تغير الموقف الرسمي للولايات المتحدة المتمثل في الحياد في الحرب بين ايران والعراق[٣٨], فيما وضح القائم بالاعمال وزير التجارة الامريكي كلارنس بروان قائلا " ان الاتفاقية من شأنها ان تعزز الفرص للشركات الامريكية في قطاعات التمويل والنقل والصحة وهندسة البناء, وستكون بمثابة محفز لتوسيع التعاون التجاري والتقني من خلال تقليل العوائق امام الاستثمارات والسفر بين البلدين"[٣٩], ومما سبق ان الاتفاقية تمثل تقدماً كبيراً في العلاقات الامريكية العراقية في مجال التبادل التجاري وتقديم المساعدة للعراق في الحصول على السلع غير العسكرية التي ستساهم في انتعاش الاقتصاد العراقي المنهك جرى الحرب. كان لاستمرار الحرب العراقية الايرانية واحدا من المعوقات امام وصول الشركات الامريكية الى العراق والعمل بشكل واضح لاسيما في عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ لان الحرب تحولت الى حرب المدن[٤٠], واستهدفت عددا كبيرة من المدنيين, الا إن ذلك لم يمنع رجال الاعمال الامريكيين من الضغط على الحكومة الامريكية من اجل ممارسة دور اكبر لإيقاف الحرب لانهم ينظرون الى المستقبل نظرة اقتصادية, ويدركون ان العراق اذا ما خرج من الحرب فأنه سيحتاج الى الخبرات الامريكية لإعادة بناء البنى التحتية العراقية وسوف يكون النصيب الاكبر لصالح الشركات الامريكية[٤١]على ضوء ذلك تضاعفت حجم العلاقات التجارية بين الدولتين واصبح العراق اكثر استفادة من كل برامج الدعم والتصدير والائتمان السلعي الامريكي[٤٢], حيث رفعت الادارة الامريكية الائتمان السلعي للعراق الى ٦٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٧ بعد ان كان ٢٠ مليون عام ١٩٨٢[٤٣], كما اوصى المجلس الاستشاري الوطني الامريكي بتخصيص ٦٠٠ مليون دولار للعراق في ميزانية عام ١٩٨٨ ضمن برنامج دعم التصدير للعراق وذلك في اطار علاقات التعاون بين الدولتين[٤٤], فيما بلغ اجمالي الصادرات الامريكية عام ١٩٨٨ الى العراق بقيمة ٤٨٠ مليون دولار, بينما استوردت من سلعا من العراق بقيمة ٤٩٣ مليون دولار[٤٥].يتضح مما سبق ان الدعم الامريكي الاقتصادي للعراق كان يهدف الى ترسيخ علاقات التحالف مع النظام العراقي الى دعم قدراته في مواجهة الخطر الايراني وكذلك الاستمرارية في الحرب ولا يمكننا ايضا ان نغفل البعد الاقتصادي المصلحي في هذا التوجه, فرغبة الولايات المتحدة الامريكية في تعظيم حجم التبادل التجاري والفائدة الاقتصادية من تعاملاتها مع العراق كانت واضحة وبشكل كبير, وقدمت العديد من المنح والقروض والتسهيلات التجارية؛ مما رسخ أواصر العلاقات الامريكية العراقية وفتح المجال امام رجال الاعمال الامريكان للعمل بشكل مباشر في العراق ودخول الشركات الامريكي لإعادة بناء البنى التحية العراقية.

## المبحث الثاني: العلاقات الاقتصادية الامريكية العراقية ١٩٨٨-١٩٩

استمرت الولايات المتحدة الامريكية بتقديم الدعم الاقتصادي والتجاري للعراق بعد انتهاء الحرب العراقية الايرانية لما يمثله هذا الجانب من اهمية في نظر الادارة الامريكية في رغبتها بدعم العراق وتشجيعه على سلوك معتدل في سياسته الخارجية, فكون العراق مستورد جيد للمنتجات الامريكية فقد دفع المسؤولين الامريكيين للاعتقاد ان هذا التعاون الاقتصادي سيجعل سياسية العراق الخارجية اكثر اعتدلا[٤٦], ومن جملة مؤشرات التعاون الامريكي العراقي زيادة حجم التبادل التجاري والمالي بين الدولتين وحرص الادارة الامريكية على تعزيز هذا التعاون وفسح المجال امام الشركات الامريكية للعمل في العراق[٤٧], خاصة وان القطاع التجاري بين الدولتين كان من اكثر القطاعات نشاطا اثناء حربه مع ايران كذلك تشجيع رجال

الاعمال الامريكيين من اجل الاستثمار في العراق, فضلا عن تحفيز بنك التصدير والاستيراد الامريكي لتمويل المشاريع التجارية العراقية[٤٨].وفي شهر ايلول عام ١٩٨٨, ظهر مؤشر قوي يعكس طبيعة العلاقات الأمريكية العراقية التعاونية على الجانب الاقتصادي, اذ وقفت الادارة الامريكية بقوة دون تمرير عقوبات اقتصادية من قبل الكونغرس(مجلسي الشيوخ والنواب)[٤٩] ضد العراق, فخلال تلك المدة كانت هناك العديد من مشروعات القوانين التي تم مناقشتها في داخل الكونجرس لفرض عقوبات اقتصادية على العراق, اذ تقدم رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ السناتور كلايبورن بيل(Claiborne Pell) في ٩ ايلول ١٩٨٨ بمشروع قانون ينص على فرض عقوبات اقتصادية على العراق لاستخدام الغاز السام ضد الاكراد[٥٠], على الرغم من نفي العراق ذلك عن طريق وزير الدولة العراقي للشؤون الخارجية سعدون حمادي[٥١] الذي اكد ان الجيش العراقي لم يستخدم الاسلحة الكيميائية في حملة ضد المقاتلين الاكراد, وان الاتهامات الامريكية لا اساس لهام على الاطلاق, وعلى الادارة الامريكية تقديم اي دليل يدعم تهمة استخدام الغاز السام من قبل العراق , فيما رد السناتور بيل على العراق بانه يشن حملة اباد جماعية ضد الاكراد وان الحكومة الامريكية جمعت ادلة دامغة على ان العراق انتهك الاتفاقات الدولية التي تحظر استخدام الاسلحة الكيميائية, وبذلك صوت مجلس الشيوخ بالأغلبية على مشروع القانون[٥٢], الذي يمنع جميع الاعتمادات او الضمانات المالية الامريكية للعراق ويحظر استيراد النفط العراق والمساعدات الاقتصادية او العسكرية, ويمنع نقل المواد ذات التكنلوجيا المتقدمة[٥٣]من جانب اخر شرع مجلس النواب الامريكي قانونا يفرض عقوبات اقتصادية على العراق ايضا, بعد تصويت مجلس الشيوخ في ٩ ايلول على مشروع قانون فرض العقوبات الاقتصادية على العراق, الا ان مشروع القانون الجديد كان اكثر شمولا من مشروع قانون مجلس الشيوخ, وكانت نتيجة التصويت في مجلس النواب ٣٨٨ صوتا مقابل ١٦ صوت, اذ صوت اغلبية نواب الحزبين ٢٣٣ ديمقراطيا و١٥٥ جمهوريا لصالح مشروع القانون الذي ينص على ان استخدام العراق للاسلحة الكيميائية يعد انتهاكا صارخا للقانون الدولي, فيما صوت ثمانية ديمقراطيين وثمانية جمهورين فقط ضد مشروع القانون[٥٤],الا ان الحكومة الامريكية برئاسة رونالد ريغان[٥٥] عارضت مشروعي قانون مجلس النواب ومجلس الشيوخ وحالت دون تمريرها بدعوى الحفاظ على العلاقات التعاونية مع العراق[٥٦], وهذا ما اكده نائب مساعد وزير الخارجية بيتر بيرلي قائلا" لا يمكننا دعم هذا التشريع لأننا نعتقد ان العقوبات الآن لا تقربنا من هدف انهاء استخدام العراق للأسلحة الكيميائية, وان الادارة الامريكية منخرطة في مناقشات مع العراق للحصول على التزام صارم ضد استخدام مثل هذه الاسلحة, وان اقرار مثل هكذا مشروع سيقوض جهودنا مع العراق ويضر بالمصدرين الامريكيين دون تعزيز هدف انهاء استخدام الاسلحة الكيميائية"[٥٧].من جانب اخر اعدت وزارة الخارجية الامريكية في اواخر كانون الأول ١٩٨٨ مراجعة لوزير الخارجية الامريكي جورج شولتز(George Shultz)[٥٨] فيما يتعلق بضمانات الولايات المتحدة لقرض متوسط الاجل للعراق من بنك الاستيراد والتصدير , وكان البنك راغبا في تمويل قرض قصير الأجل, لكن ريتشارد مورفي(Richard Murphy)[٥٩] مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب اسيا وآلين واليس(Allen Wallis) مدير مكتب الشؤون الاقتصادية والأعمال كلاهما كان مع التمويل طويل الأجل بإعتباره ضروريا لتمكين الشركات الأمريكية من المنافسة على عقود ومشاريع اعادة البناء في العراق ما بعد الحرب, ولكن عارض مدير مكتب حقوق الانسان والشؤون الانسانية ريتشارد شيفتر(Richard Shifter) زيادة تسهيلات الضمان للعراق بعد اشهر من استخدامه الاسلحة الكيمياوية ضد الاكراد ووجه انتقادات عنيفة للحكومة العراقية, الا ان رتشارد مورفي رفض ذلك واوصى بضمانات ائتمانية متوسط الأجل للعراق, وقد وافق مكتب الشؤون الاقتصادية, ولكن وزير الخارجية شولتز اتخذ قرارا بتأجيل القرار إلى الادارة الامريكية المقبلة [٦٠].يتضح لنا من خلال ذلك ان الولايات المتحدة الأمريكية غضت الطرف عن انتهاكات الرئيس العراقي الجسيمة لحقوق الانسان واعادة قدراته العسكرية, كما وقفت ضد اي عقوبات من قبل الكونجرس تجاه مشروعات القرارات والقوانين التي تهدف الى فرض عقوبات اقتصادية على العراق بهدف الحفاظ على العلاقات وتحسينها والتخوف من انعكاساتها على العلاقات الاقتصادية بين الجانبين, اذا ما تم تمرير هذه العقوبات, بل انها عملت على تيسير سبل النشاط الاقتصادي وترقية العلاقات التجارية بين الدولتين, كذلك ترك اتخاذ القرار الحاسم الى الادارة الامريكية المقبلة.وفي سياق الجهود العراقية لتنشيط حركة التجارة والتعاون الاقتصادي مع الولايات المتحدة الأمريكية , اقام العراق في نيسان ١٩٨٨ المعرض التجاري العسكري في بغداد وأرسلت مئات من الشركات الامريكية والغربية ممثلين عنها بهدف الحصول على عقود استثمارية, والاستفادة من امكانيات السوق العراقية الضخمة[٦١], كما دعت الحكومة العراقية في ٧ حزيران ١٩٨٩ الى العراق ٢٣ من المديرين التنفيذيين للبنوك الامريكية وشركات النفط والتكنولوجيا والبناء الى العراق, ضمن اطار منتدى رجال الاعمال الامريكي العراقي او ما يسمى (مكتب العلاقات الاقتصادية الامريكية العراقية), واثناء الزيارة التقى الوفد بالرئيس العراقي صدام حسين[٦٢] ووزير الخارجية طارق عزيز[٦٣] وتم بحث التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين واسهام الشركات الامريكية في تنفيذ مشاريع الاعمار والبناء بعد الحرب[٦٤], كما عرض الجانب العراقي على الوفد الامريكي خطة العراق الاقتصادية التي تمثلت برصد مبلغ ٤٠ مليار دولار لإنجاز مشروع ري بادوش الضخم الذي يساعد العراق على الاكتفاء الذاتي من

انتاج المواد الغذائية اذ كان العراق يعتمد على القروض الامريكية الميسرة في وارداته من الحبوب والتي بلغت في عام ١٩٨٩ نحو مليار دولار, كما اقترح العراق ايضا بناء صناعته البتروكيمياوية ومعامل السماد الزراعي ومعمل فولاذ وحديد ومعمل لتجميع السيارات كجزء من جهوده لتطوير العراق وتنميته, الا ان الوفد الامريكي لم يتعامل بجديه مع هذه المطالب بسبب ديون العراق الخارجية الكبيرة نتيجة الحرب العراقية الايرانية وعدم قدرته على تسديد القروض فضلا عن فوائدها فلا يمكن عندئذ تنفيذ تلك المشاريع[٦٥] , وعلى الرغم من ذلك استطاعت العديد من الشركات الامريكية الحصول على عقود ضخمة في العراق خلال تلك المدة, فعلى سبيل المثال حصلت شركة بكتيل الامريكية عام ١٩٨٩ على عقود ومناقصات قدرت قيمتها بنحو ١,٢ مليار دولار[٦٦]. وفي السياق ذاته شهد حجم التجارة بين الدولتين تصاعد ملحوظا, وبات العراق ثاني اكبر شريك تجاري للولايات المتحدة في العالم العربي؛ حيث بلغ حجم التبادل التجاري بينهما عام ١٩٨٩ ما يقرب من ٣,١ مليار دولار, كما اضحى من اكبر الاسواق المستقبلية للمنتجات الزراعية الامريكية في العالم العربي[٦٧], اذ قدر ما استورده العراق عام ١٩٨٩ من المنتجات الزراعية الامريكية بنحو مليار دولار , ويعد العراق انذاك اكبر مستورد للأرز الامريكي[٦٨], اذ اشترى نحو ٢٣٪ من اجمال انتاج الولايات المتحدة من الأرز عام ١٩٨٩[٦٩], كما بلغت الصادرات الامريكية للعراق عام ١٩٨٩ نحو ١,٥ مليار دولار بعد ان كانت ٦٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٦ على سبيل المقارنة[٧٠], فيما كانت قيمة التبادل التجاري بين الدولتين في عام ١٩٨٩ نحو ٢,٤ مليار دولار معظمها مقابل النفط, فيما صدرت الولايات المتحدة الى العراق ما قيمته ١,٢ مليار دولا منها مواد غذائية ومنتجات زراعية[٧١], اذ كان العراق من اكثر البلدان في العالم استفادة من برنامج القروض الامريكية المخصص لبيع منتجات زراعية لدول العالم وكانت الولايات المتحدة الامريكية تصدر الحنطة ومواد غذائية اخرى الى العراق بأسعار تفضيلية[٧٢], كما ان الشركات الائتمانية التابعة لوزارة الزراعة الامريكية كانت تقدم اكثر من مليار دولار كضمانات قروض في العام للعراق خاصة لشراء المواد الغذائية[٧٣], اذ اصبح العراق في عام ١٩٨٩ من اكثر الدول شراء للمنتجات الزراعية الامريكية, وفي اوائل عام ١٩٩٠ بلغ متوسط واردات النفط الامريكية من العراق اكثر من نصف مليون برميل يوميا ما قيمة حوالي ثمانية ملايين دولار[٧٤], فواشنطن كانت تستورد ثلث صادرات العراق من النفط, واضحت بغداد بموجب ذلك واحدة من اكبر الدول المصدرة للنفط للولايات المتحدة الأمريكية , كما شملت العلاقات التجارية بين الدولتين تصدير واشنطن لتكنولوجيا متقدمة الى العراق وامدادات غذائية وبضائع ذات طابع استهلاكي[٧٥].كذلك امتد مسار التعاون الاقتصادي بين الدولتين الى استمرار مساهمة الشركات الامريكية في بناء ترسانة العراق من الاسلحة الكيماوية والبيولوجية, اذ اسهم عدد من الشركات الامريكية في بناء مصانع عراقية بتروكيماوية واخرى لتصنيع المبيدات الحشرية فضلا عن تزويد العراق ببعض العناصر والمواد الكيميائية والجرثومية السامة[٧٦], رغم الحظر الذي فرضه الكونجرس على الصادرات الكيماوية والبيولوجية للعراق, ومنع الشركات الامريكية من العمل بالعراق في تلك المجالات فإن بعض الشركات الأمريكية لم تحترم هذا الحظر, وهو ما اشارت الية سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية في العراق ابريل غلاسبي(Apriel Glaspy )[٧٧] صراحة في رسالتها المؤرخة في ايلول ١٩٨٨ الى الخارجية الأمريكية؛ حيث ذكرت أن شركة بكتيل للمقاولات لم تحترم حظر الكونجرس , وقد اكد ممثلوها في العراق انه اذا تحول الحظر الى قانون سيلجأون الى استخدام موردين غير امريكيين لكي يحتفظوا بعقد كبير في العراق كانت قد فازت به مع شركات امريكية اخرى لاقامة الجزء الثاني من مصنع بتروكيمائي في العراق, بلغت كلفته ملياري دولار, كان نصيب الشركات الامريكية منه ٣٠٠ مليون دولار, كذلك فإن بعض الشركات الامريكية صدرت للعراق بموجب ترخيص من وزارة التجارة الامريكية, وقد شملت تلك العناصر انواعا متعددة من المبيدات الحشرية والجرائيم التي شكلت مكونا رئيسيا من مكونات برنامج العراق للأسلحة الكيماوية والبيولوجية[٧٨].بهدف تأسيس روابط وثيقة مع العراق اصدرت ادارة الرئيس الأمريكي جورج بوش توجيها بأسم (NSD26) الى الأمن القومي في ٢٦ تشرين الأول ١٩٨٩ يؤسس لروابط اوثق مع العراق واحتواء العراق اقتصاديا, وكذلك منح العراق مليار دولار على شكل ضمانات قرض زراعي للحكومة[٧٩], الا ان وزارة الزراعة الامريكية كانت مترددة بسب سير التحقيقات بخصوص فرع البنك الايطالي الوطني في ولاية جورجيا, اذ تتلخص التحقيقات في ان البنك قد تجاوز صلاحياته والحد الاقصى من اصدار الضمانات اذ كان عليه ان لا يتجاوز مبلغ نصف مليار دولار من الضمانات في حين انه ضمن محاصيل زراعية للعراق بمبلغ مليار دولار, في الوقت ذاته ادعت احدى الصحف البريطانية ان العراق يستخدم هذه الاموال سرا لبناء وتطوير برنامجه النووي, مما سبب مخاوف لدى وزارة الزراعة الامريكية في ان يضعها المبلغ في موضع الشبهات, لذلك حاولت تقليل القرض من مليار دولار الى نصف مليار دولار, كما ان المسؤولين في وزارة المالية الأمريكية قد وجدوا ان هذا المبلغ اكبر مما يجب وفضلوا ايقافه, لذلك بدأت عملية الضغط من الخط المعارض لسياسة الانفتاح الاقتصادي مع العراق وجعله ضمن دائرة الحليف وكانت قضية القروض من اهم وسائل الضغط بوصف العراق يمر بضائقة مالية مع توظيف سياسي تجاه تلك القروض كونها تستخدم في بناء تطوير القدرات العسكرية, فضلا عن ان تلك الاموال لا يمكن استعادتها بسبب تدهور الوضع الاقتصادي للعراق[٨٠], وفي هذا الشأن اكد سفير العراق في الولايات المتحدة الامريكية محمد

المشاط[٨١] ان العراق عندما قدم وعداً او التزاماً فإنه يقوم بالتنفيذ استناداً الى وعده, علما انه لم يسجل عليه خلال السنين السابقة اي تأخر عن وعوده او التزاماته؛ لذلك لا يوجد أي خوف على المبالغ التي تسلمها العراق عن طريق هذا القرض, كما ان العراق غير مسؤول اذا خالف البنك تعليمات البنك الرئيس في روما, اذ يمكن للحكومة الامريكية محاسبة البنك اذا قام حقا بتجاوز تعليماتها, كذلك البنك الرئيس في روما هو المسؤول عن سلوك الفروع وقراراتها[٨٢].من جانب اخر تدخل وزير المالية العراقي حكمت الحديثي[٨٣] عندما حضر اجتماعات مؤتمر البنك الدولي وصندق الدولي في تشرين الاول ١٩٨٩, والذي يحضر عادة الى هذا المؤتمر السنوي وزراء مالية الدول الاعضاء, والذي يعقد باستمرار في واشنطن, باعتبارها مقرا للبنك والصندوق منذ تأسيسهما, وعند طرح مشكلة القرض مع وزير المالية والتجارة كانت اجاباتهم انهم في معرض دراسة القرض وفي معرض التحقق من بعض المعلومات التي تبين سوء استعمال لبعض مبالغ القرض من قبل العراق, فيما اكد وزير المالية العراقي انه لا صحة لمثل هذه الادعاءات وان العراق مستعد للتعاون لغرض كشف الحقيقة, وان العراق ملتزم بدفع القرض في موعده المحدد دون تأجيل, الا ان اللقاء يسفر عن اي نتيجة[٨٤],الامر الذي دفع وزير الخارجية العراقي طارق عزيز الى السفر الى الولايات المتحدة في تشرين الأول ١٩٨٩ واللقاء بوزير الخارجية الامريكي جيمس بيكر (James Baker)[٨٥] ومناقشة مشكلة القرض مؤكدا ان العادة جرت ان يتم الاعلان عن القرض خلال شهر ايلول من كل عام, كذلك رجع الوفد المالي العراقي برئاسة وزير المالية والذي اجرى اتصالات عديدة مع المسؤولين الامريكان, لكن دون جدوى, واكد طارق عزيز قائلا" أود ان أؤكد للسيد وزير الخارجية الامريكية أن العراق لم يقم بأي عمل يخالف فيه التعليمات الأمريكية, ان هذا الموضوع منفصل تماما عن موضوع القرض السنوي الذي نقوم بتسديده بشكل مستمر وفي أوقات الاستحقاق, ومن دون طلب أي تأجيل أو تأخير , ونحن نفرد أمريكا بالتعامل معها على هذا الأساس, في حين أننا نؤجل ديوننا مع بقية الدول, وقد أحرجنا بعضهم وبخاصة الذين تربطنا بهم علاقات وطيدة منذ زمن طويل, مثل فرنسا اذ تعتب علينا فرنسا بأننا نطلب تأجيلات تلو الآخر منهم, في حين أننا نقوم بالدفع النقدي الى أمريكا, اننا يا سيادة الوزير مستعدون للتعاون معكم ... فأذا كان المصرف قد خالف تعليماتكم أو خالف صلاحياته من المركز فهذا من شأنكم ومن شأن المركز في روما, ولا شأن لنا بذلك, لذلك نرجو منكم التعجيل في البت بالقرض كي نتمكن من توفير المواد الغذائية للسنة المقبلة, ولا يمكننا الانتظار لتعلق هذا الموضوع بمعيشة الشعب العراقي[٨٦], وبالفعل اقر المجلس الاستشاري الامريكي قرض المليار دولار لكن على ان يكون على دفعتين, الدفعة الاولى تكون فورية اما الثانية فيتم دفعها بعد مراجعة امتثال العراق وعندما لم يطرأ اي جديد او ما يأثر على التحقيق الجاري بشأن قضية البنك السابقة الذكر[٨٧].اما بالنسبة للمساعدات المالية فقد عمدت واشنطن الى التوسع في سياسة ضمانات القروض وتقديم حزمة من التسهيلات والحوافز المشجعة لتحفيز المصارف الأمريكية لإقراض العراق وتوجيه عدد من البرامج الائتمانية والمالية الامريكية للتعامل مع الحكومة العراقية وفي هذا الاطار شجعت الادارة الأمريكية بنك التصدير والاستيراد الامريكي على تقديم قروض سخية ومضاعفة اعتمادات التصدير الامريكية للعراق, كما تم ادراج العراق ضمن برنامج التعاون الجمركي الذي تدعمه الحكومة الأمريكية وبموجب ذلك تم تقديم العديد من القروض للعراق من خلال مجلس التعاون الجمركي, كذلك منعت ادارة بوش الكونجرس من اتخاذ اية اجراءات تحد من الاعتمادات والقروض والمخصصات المالية للعراق[٨٨],هذا وقد بلغ اجمالي ما قدمته الولايات المتحدة من قروض وضمانات للعراق خلال عام ١٩٨٩ نحو ٢ مليار دولار[٨٩].لم تستمر الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها الاقتصادية المساندة للعراق بسبب ظهور المشاكل الخلافية التي كان من ابرزها مسألة حقوق الانسان واستخدام العراق للأسلحة الكيمياوية ضد الاكراد وتهديد أمن اسرائيل عندما علن الرئيس العراقي في تصريح له في ٢ نيسان ١٩٩٠ بحرق نصف اسرائيل[٩٠], مما اثارت تلك التصريحات حفيظة الأعلام الامريكي ضد العراق وضرورة قيام الحكومة الامريكية والكونكرس بالرد عليها, اذ قام وكيل الخارجية الامريكية لشؤون الشرق الاوسط جون كيلي بتقديم خطة مشروع الى وزير الخارجية الامريكية جيمس بيكر من ثلاث نقاط هي[٩١].

١. رفض منح ائتمانات بنك التصدير والاستيراد منخفضة الفائدة, كان العراق تقد به للجانب الامريكي.

٢. الغاء برنامج الائتمان السلعي وهو مجموعة من الاليات تسمح بتمويل مشتريات بغداد من القمح الامريكي.

٣. اتخاذ تدابير استيراد نظام صارم للمواد التي يمكن استخدامها عسكريا.وافق الرئيس الامريكي جورج بوش على تلك النقاط, لكن المشروع ما لبث ان توقف بسبب تحفظات وزارة التجارة الامريكية عليه, الا ان الوزارة عملت الى تقليص علاقاتها التجارية مع العراق[٩٢], كما أقر الكونكرس قرار بمنع تصدير الحبوب الى العراق, كذلك حظر بيع المواد الاولية الكيمياوية والبيولوجية, فضلا عن حظر استيراد النفط العراقي تماما بعد ان كانت تستورد ثلث صادرات العراق من النفط, كما تم تعليق جميع العلاقات التجارية بين الدولتين[٩٣]. وبذلك مثلت العقوبات الاقتصادية للولايات المتحدة الامريكية على العراق مؤشرا قوي على مدى التباعد والمواجهة في العلاقات بين الجانبين, لاسيما وان الادارة الامريكية وجدت في العقوبات الاقتصادية افضل طريق لتقيد سياسة العراق الخارجية بعد شدة التصريحات والتهديدات ضد الكيان الصهيوني .

## الخاتمة

حصل العراق خلال مدة الحرب العراقية الايرانية على تسهيلات مالية وتجارية ومساعدات وقروض متنوعة وعديدة من الولايات المتحدة الامريكية, الامر الذي انعكس في مجملة على حجم العلاقات الاقتصادية بين الدولتين حتى اصبح العراق شريكاً تجارياً فاعلاً للولايات المتحدة الامريكية واصبحت الصادرات الامريكية اساسية للعراق, كما اصبح العراق ثاني دولة بالاستيراد من الولايات المتحدة الامريكية, وأن هدف الدعم الامريكي الاقتصادي للعراق كان لترسيخ علاقات التحالف مع العراق وتدعيم قدراته العسكرية في مواجهة ايران والاستمرار في الحرب, ولا يمكننا ايضا ان نغفل البعد الاقتصادي في هذا التوجه فرغبة الولايات المتحدة الأمريكية في تعظيم حجم التبادل التجاري والفائدة الاقتصادية من تعاملاتها مع العراق كانت واضحة وبشكل كبير لاسيما وان العراق اصبح يعتمد على الصادرات والشركات الامريكية , كما يعد التعاون الاقتصادي من ضمن الوسائل التي اسهمت في تعزيز العلاقات العراقية الامريكية خلال حرب الخليج الأولى؛ اذ شهدت العلاقات بين البلدين تعاونا اقتصاديا واسع النطاق, وبدأ مؤشر العلاقات التجارية بين الدولتين في تصاعد غير مسبوق, وقدمت الادارة الامريكية للعراق العديد من المنح والقروض والتسهيلات الائتمانية؛ مما رسخ العلاقات الاقتصادية الامريكية العراقية, فضلا عما سبق فأن طبيعة العلاقات السياسية بين الجانبين كانت الموجه للعلاقات الاقتصادية ايضا, ففي المدة التي شهدت تراجع الخلافات والازمات السياسية بين البلدين قابلها زيادة في حجم التعاون التجاري والزراعي وارتفع بشكل ملحوظ, وهذا ما يثبت تأثير العلاقات السياسية على التجارة وغيرها.

## هوامش البحث

---

(١) الحرب العراقية – الايرانية: حرب حدثت بين العراق وايران, واستمرت لمدة ثمان سنوات من ١٩٨٠–١٩٨٨,كان من اسبابها ترسيم الحدود والنزاع على سيادة شط العرب, والمطالبة بمنطقة الأهواز, تم انهاء الحرب بوساطة الامم المتحدة. ينظر : عبدالوهاب عبد الستار القصاب , الحرب العراقية – الايرانية ١٩٨٠–١٩٨٨ قراءة تحليلية مقارنة في مذكرات الفريق الاول الركن نزار عبدالكريم فيصل الخزرجي, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات, بيروت , ٢٠١٤, ص٥٣–٨٠؛ اسلام محمد عبد ربه المغير, الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠–١٩٨٨, رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الآداب –الجامعة الاسلامية غزة, ٢٠١٥ ؛ اسامه الغزالي حرب، ابعاد الصراع العراقي الإيراني، مجلة السياسة الدولية، السنة ١٦، العدد ٦١، ١٩٨٠, ص٣٤.

(٢) عادل محمد حسين العليان, العراق في السياسة الأمريكية المعاصرة ١٩٨٠–٢٠٠٣, اطروحة دكتوراه غير منشورة , كلية التربية – جامعة الموصل , ٢٠١١, ص١٩٩.

(٣) بعد وقوع العدوان الإسرائيلي على الدول العربية في ٥ حزيران ١٩٦٧ قررت الحكومة العراقية قطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الامريكية لاشتراكها اشتراكا فعليا في العمليات العسكرية الجوية ضد الدول العربية واسنادها للعدوان الاسرائيلي باستعمال حاملات الطائرات في البحر الأبيض المتوسط وكذلك قواعدها القريبة من مناطق جبهات القتال ، واصدر الرئيس عارف بيانا بقطع ضخ النفط العراقي عن الولايات المتحدة والدول التي تساند اسرائيل, اذ أبلغت وزارة الخارجية العراقية القائم بالإعمال الأمريكي في بغداد داينوك دانكن، بقرار الحكومة العراقية قطع العلاقات بين البلدين في ٧ حزيران ١٩٦٧، وفي ١٠ حزيران ١٩٦٧ غادر داينوك دانكن القائم بأعمال سفارة الولايات المتحدة في العراق. للمزيد ينظر: صدام يوسف عبد الجغيفي, سياسة العراق الخارجية في عهد الرئيس عبد الرحمن محمد عارف ١٧ نيسان ١٩٦٦ – ١٧ تموز ١٩٦٨, رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية – جامعة الموصل, ٢٠١٢, ص١٢٩؛ محمد هاشم خويطر الربعي, سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق عهد الرئيس عبد الرحمن عارف ١٩٦٦ – ١٩٦٨, اطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية التربية – الجامعة المستنصرية, ٢٠١٣, ص٥٧–٥٨؛ جمال هاشم الذويب, سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق في عهد الرئيس عبد الرحمن عارف ١٩٦٦–١٩٦٨, مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية, الانبار , العدد ٢, ٢٠١٠, ص١٦٢.

(٤) عادل محمد حسين العليان, المصدر السابق, ص٢٠٠–٢٠١.

(5) National Security Archive, Document, No. IG00458, Briefing Memorandum from Under to Secretary for international Trade to U.S Department of Commerce, August 26, 1987, Subject: Visit of Iraqi Minister of Trade Dr. Mohammad Mahdi Salih.

(6) National Security Archive, Document, No. IG00087, Telegram from David W. Culver, Director Program Development Division Export Credits to Report S. Watson, National Advisory Council on International

Monetary and Financial Policies, Department of Treasury, December 24,1982 Subject: Credit Guarantees for Iraq

(٧) نقلا عن :عادل محمد حسين العليان, المصدر السابق , ص١٩٩.

(٨) عادل محمد حسين العليان , المصدر السابق, ص١٩٩.

(9) National Security Archive, Document, No. IG00458, Briefing Memorandum, August 26, 1987, Subject: Visit of Iraqi Minister of Trade.

(١٠) عادل محمد حسين العليان , المصدر السابق, ص١٩٩.

(١١) حرب الناقلات : دخلت الحرب العراقية الإيرانية منذ العام ١٩٨٤ مرحلة عرفت بحرب الناقلات بعد أن قررت الحكومة العراقية توسيع نطاق الحرب بمهاجمة السفن والناقلات وعرقلة الملاحة في الخليج ،نظرا لان إيران كانت أكثر اعتماداً على مياه الخليج في تصدير نفطها من خلال الناقلات لذلك كانت خسائرها تتخطى العراق حيث وجد العراق في الناقلات الإيرانية صيداً ثميناً وسهلاً ليكون ذلك ضربة قاصمة للاقتصاد الإيراني وادخال دول الخليج العربي والدول الأخرى المستوردة للنفط في نطاق الحرب بشكل رسمي ، وكان رد القوات الإيرانية هي مهاجمة الناقلات المتجهة إلى الموانئ الكويتية والسعودية التي كان لها مواقف مؤيدة للحكومة العراقية في حربها مع إيران . للمزيد ينظر: عبد الفتاح الصبروتي, الحقائق الخافية في الحرب العراقية الايرانية – الحرب القذرة ،مكتبة فلسطين للكتب المصورة،(د٠م)،١٩٩٠ ، ص ٣٤٠-٣٤١؛ يحيى حلمي رجب, الخليج العربي والصراع الدولي, الكويت, ١٩٨٩, ص٢١٢.

(12) National Security Archive, Document, No. IG00191, Briefing Notes, March 24, 1984, Subject: Briefing Notes for Rumsfeld Visit to Baghdad. & New Speper Washington Post, January 30, 1988& New Speper Los Angeles Times , 26 Jun , 1984.

(13) New Speper Los Angeles Times , 26 Jun , 1984.

(١٤) جورج هربرت بوش: ولد في مدينة ميلتون في ولاية ماساتشوستس عام١٩٢٤, حصل على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة بيل , أصبح عضواً في مجلس الشّيوخ عن الحزب الجمهوري عام ١٩٦٦, شغل منصب سفير الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة للمدة(١٩٧١-١٩٧٣) ورئيساً للجنة الوطنية للحزب الجمهوري (١٩٧٣-١٩٧٤), ورئيساً لوكالة المخابرات المركزية (١٩٧٦-١٩٧٧), أصبح نائب الرّئيس ريغان(١٩٨١-١٩٨٩), والرّئيس الحادي والاربعين للولايات المتحدة للمدة(١٩٨٩-١٩٩٣). ينظر: أودو زاوتر , المصدر السابق, ص١٩١-١٩٧؛ عبد الوهاب الكيالي و زهيري كامل ، الموسوعة السياسية ، ط١ ، بيروت ، مؤسسة الدراسات العربية ، ١٩٧٤, ص٦٠٤.

(15) National Security Archive, Document, No. IG00169, Telegram from USIN Baghdad to Secretary of State, January 31, 1984, Subject: Rumsfeld Briefing Paper: Iraq and the Pipelines. & National Security Archive, Document, No. IG00520, Telegram from McKee, W. Thomas to Department of State, March 4, 1988, Subject: Financial Information Regarding Pipe Plant in Baghdad.

(16) New Speper Los Angeles Times , 26 Jun , 1984.

(١٧) محمد علي صداع حرج المحمداوي, موقف الولايات المتحدة الامريكية من حرب الخليج الأولى ١٩٨٠- ١٩٨٨, رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الآداب – جامعة الانبار , ٢٠١٢, ص٢٩.

(18) National Security Archive, Document, No. IG00191, Briefing Notes. March 24, 1984, Subject: Briefing Notes for Rumsfeld Visit to Baghdad.

(19) National Security Archive, Document, No. IG00416, Letter, From Wiley, Marshall W. to Sims, Melvin E, April 2, 1987, Subject: United States-Iraq Business Forum (USIBF).

(20)National Security Archive, Document, No. IG00347, Telegram from Secretary of State to Embassy Baghdad, July 26, 1986, Subject: U.S. Government Support for Iraq During the War.

(21) National Security Archive, Document, No. IG00410, Memorandum From Levitsky, Melvyn, Department of state to Gregg Donald P., Whit House, February 26, 1987, Subject: The Vice President's March 2 Meeting With Iraqi Ambassador; Nizar Hamdoon. & National Security Archive. Document, No. IG00380, Action Memorandum from NEA, Richard W Murphy to Michael H. Armacost, Under Security, December 5, 1986, Subject: U.S.-Iraqi Relations: Picking Up the Pieces.

(٢٢) عادل محمد حسين العليان, المصدر السابق, ص٢٠٠.

(23) National Security Archive, Document, No. 1G00346, Memorandum, July 23, 1986, Subject: Iraq Crisis Pre-Planning Group Meeting of Wednesday.

(٢٤) عادل محمد حسين العليان, المصدر السابق, ص٢٠٠.

(25) National Security Archive, Document, No. IG00410, Memorandum, February 26, 1987, Subject: The Vice President's March 2 Meeting With Iraqi Ambassador; Nizar Hamdoon.
(26) New Speper Chicago Tribune , 4 November 1986.
(27) National Security Archive, Document, No. IG00381, Report from Embassy, Baghdad to Secretary of State, December 10, 1986 Subject: Agreed Minutes.
(28) National Security Archive, Document, No. IG00466, Telex from Ithar, Hikmat T. to Drogoul, Christopher P., October 16, 1987, Subject: Financing U.S. Exports to Iraq Under GSM Programs.
(29) National Security Archive, Document, No. IG00439, Telex from Central Bank of Iraq to Bank NAL, May 19. 1987, Subject: Iraqi Gratitude for BNL's Assistance.

(٣٠) ايران كونترا : تعد هذه القضية احدى ابرز القضايا التي حدثت اثناء الحرب العراقية – الإيرانية، وتمثلت في قيام الولايات المتحدة الأمريكية ببيع الاسلحة الأمريكية سرا إلى إيران عبر الكيان الصهيوني اثناء ولاية رونالد ريغان الرئاسة الثانية (١٩٨٥ –١٩٨٩)، ويرى المراقبون للقضية أن سبب عقد الولايات المتحدة الأمريكية صفقات أسلحة مع إيران بهدف اطلاق سراح الرهائن الأمريكيين الذين اختطفوا في لبنان عام ١٩٨٤ من قبل جماعات موالية لإيران، وبعد افتضاح أمرها, حدثت مشاكل في الولايات المتحدة الأمريكية على اثر قيام مسؤولين في الإدارة الأمريكية بخرق القوانين الأمريكية من أجل اتمام تلك الصفقة، واستخدام الأموال الناتجة عنها في تمويل الكونترا ( الحركة المعارضة لحكومة نيكاراغوا)، لما كانت تشكله سياسة تلك الحكومة من خطر على امن الولايات المتحدة الأمريكية. للمزيد ينظر: فؤاد شهاب , تطورات الاستراتيجية الامريكية في الخليج العربي , المنامة ,١٩٩٤, ص٩٤؛ تريتا بازى , حلف المصالح المشتركة ؛ ترجمة امين الايوبي, بيروت ، ٢٠٠٨, ص١٦١ ؛هدى جاسم منصور, إيران كونترا (قصة ببيع اسلحة امريكية سراً إلى ايران (١٩٨٥– ١٩٨٦) , مجله جامعة الانبار للعلوم الانسانية , جامعة الانبار، مج٢ ، العدد٣, ٢٠١٩, ص ١٣٣ – ١٦١.

(31) National Security Archive, Document, No. IG00380, Action Memorandum, December 5, 1986, Subject US-Iraqi Relations: Picking Up the Pieces.

(٣٢) عادل محمد حسين العليان, المصدر السابق, ص٢٠٠.

(٣٣) محمد المشاط, كنت سفيرا للعراق في واشنطن حكايتي مع صدام في غزو الكويت, المؤسسة العربية للدراسات والنشر, بيروت,٢٠٠٨, ص٤٤.

(٣٤) محمد مهدي صالح: ولد في مدينة راوه عام ١٩٤٦, درس في جامعة بغداد للمدة ١٩٦٣– ١٩٦٧ وحصل على شهادة البكالوريوس, فمل مدرسا في ثانوية الكفل في محافظة بابل للمدة ١٩٦٩–١٩٧٢, ثم التحق بدراسة الماجستير عام ١٩٧٢ وحل على الشهادة عام ١٩٧٤, سافر الى المملكة المتحدة عام ١٩٧٥ لدراسة الدكتوراه وحصل عليها عام ١٩٧٨, عاد الى العراق وعمل مديرا عاما في وزارة التخطيط ومحاضرا في جامعة بغداد حتى عام ١٩٨١, بعدها شغل منصب مستشار رئيس الجمهورية للشؤون الاقتصادية ورئيس ديوان الرئاسة حتى اب ١٩٨٧, ثم تم تعينه وزيرا للتجارة واستمر في هذا المنصب حتى الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣, اعتقلته قوات الاحتلال في ٢٣ نيسان ٢٠٠٣, افرجت عنه الحكومة العراقية في ١٨ اذار ٢٠١٢ لعدم ثوب اي تهمة ضده, يعيش حاليا في الأردن. ينظر : www.ar.wikipedia.org .

(35) National Security Archive, Document, No. IG00458, Briefing Memorandum,, August 26, 1987. Subject: Visit of Iraqi Minister of Trade Dr. Mohammad Mahdi Salih; From 11:00 a.m.; to 2:00p.m. on August 26 at the Department of Commerce.
(36) New Speper Wall Street Journal , 26 August 1987.
(37) New Speper Los Angeles Times , 27 August 1987.
(38) National Security Archive, Document, No. IG00458, Briefing Memorandum,, August 26, 1987. Subject: Visit of Iraqi Minister of Trade Dr. Mohammad Mahdi Salih; From 11:00 a.m.; to 2:00p.m. on August 26 at the Department of Commerce& New Speper Wall Street Journal , 26 August 1987
(39) New Speper Wall Street Journal , 26 August 1987.

(٤٠) حرب المدن: وهي جزء من الحرب العراقية الايرانية, اذ كانت مرحلة قاسية من الحرب, اذ تبادل الطرفان القصف المدفعي والصاروخي والجوي للمدن الرئيسية, خاصة طهران والبصرة, بهدف اجبار الطرف الاخر للاستسلام, وشهدت ذروتها في عامي ١٩٨٧–١٩٨٨, مما سببن نزوح كبير للمدنيين. للمزيد ينظر : https:// ar.wikipedia.org/wiki

(٤١) عادل محمد حسين العليان, المصدر السابق , ص٢٠٢.

(42) National Security Archive, Document, No. IG00398, Memorandum from Riesz, John E Assistant Administrator international Agricultural Statistics to Pope, George J, Assistant Administrator export credits, January 20, 1987, Subject: Financial and Economic Report on Iraq.

(43) National Security Archive, Document, No. IG00346, Memorandum, July 23, 1986, Subject: Iraq Crisis Pre-Planning Group Meeting of Wednesday. & National Security Archive, Document, No. IG00456, Telegram from Reynolds Kerry E to O'Connor Michael D., August 19, 1987, Subject: Proposed GSM-102 and GSM-103 Credits for Iraq.

(44) National Security Archive, Document, No. 1G00457, Minutes Meeting, August 25, 1987, Subject: National Advisory Council Staff Committee.

(45) New Speper New York Times , 28 September 1988.

(٤٦) عدنان خيري مزيعل الزهيري, , جيمس بيكر وسياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه العراق ١٩٨٩-١٩٩١, اطروحة دكتوراه غير منشورة , كلية الآداب – جامعة ذي قار , ٢٠٢٠, ص٥٢.

(47) National Security Archive, Document, No. IG00845, Action Memorandum, April 10, 1989, Subject: Export-Import Financing for Iraq.

(48)National Security Archive, Document, No. IG00909, Telegram, June 29, 1989 Testing the Iraqis. & Con Coughlin, Saddam His Rise and Fall, PP.244-245& National Security Archive, Document, No. IG01279, Briefing Memorandum from NEA John H. Kelly to McCormack, March 27, 1990 Supject: Meeting with Iraqi Ambassador Mohamed al-Mashat.

(٤٩) الكونغرس: هو المؤسسة الدستورية الاولى في الولايات المتحدة الامريكية ويعتبر الهيئة التشريعية في النظام السياسي ويتألف من مجلسين هما مجلس الشيوخ الامريكي ومجلس النواب, يتشكل مجلس الشيوخ من ١٠٠ عضو, ويمثل كل ولاية من الولايات الخمسين شيخان (سيناتوران), ويتألف مجلس النواب من ٤٣٥ عضو, ولابد أن تكون لكل ولاية مقعد واحد على الاقل في مجلس النواب, وتجري الانتخابات في الكونغرس كل سنتين وتجري في شهر تشرين الثاني من السنوات ذات الارقام الزوجية, ويتقدم نحو ثلث اعضاء الكونغرس للانتخابات العامة كل سنتين, ويصبح الكونغرس بذلك هيئة تتسم بالاستمرارية لأنه لا يكون جديد بكامله على الاطلاق. ينظر: لاري إلويتز, نظام الحكم في الولايات المتحدة الامريكية , ترجمة: جابر سعيد عوض, القاهرة, ١٩٦٦, ص ١٤٧-١٧٣؛ صبار محمد عبدالله الشجيري, الكونغرس وعملية صنع القرار السياسي الداخلي الأمريكي, رسالة ماجستير غير منشورة , كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد, ٢٠٠٦؛

Lee H. Hamilton, How Congress Works and Why You Should Care, Indiana, Indiana University Press 2004, pp.,12-20.

(٥٠) اطلق على الهجوم العسكري على مدينة حلبجه اسم عملية الانفال والتي شنتها القوات المسلحة العراقية على ثمان مراحل متعاقبة, نفذت في ستة اشهر من ٢٣ شباط حتى ٦ ايلول ١٩٨٨, ضد المسلحين الاكراد في اقليم كردستان, اذ راح ضحيتها ما يزيد على ١٨٢ الف مواطن كردي, وقد اطلقت منظمة هيومان رايتس ومن بعدها المحكمة الجنائية العراقية على الهجوم اسم الإبادة الجماعية, وكان سبب الحملة هو بسبب تحقيق القوات الايرانية تقدما كبيرا في الشمال منذ عام ١٩٨٧ , الأمر الذي ارجعه الرئيس العراقي صدام حسين الى تعاون الاكراد مع القوات الايرانية , مما ادى الى تعيين ابن عمه علي حسين المجيد(الملقب بعلي كيمياوي) قائدا للعمليات والذي اتبع سياسة الارض المحروقة واستخدام السلاح الكيميائي وغازي الخردل والاعصاب. للمزيد ينظر: نوره وادي محمد السعدون, دور الكرد في الحياة السياسية العراقية ١٩٧٩-٢٠٠٣, اطروحة دكتوراه غير منشورة , كلية التربية للعلوم الانسانية – جامعة البصرة, ٢٠٢٣, ص٨٩-٩٧ ؛ محمد علي عبد الباعث العريان, الموقف الدولي من استخدام الغازات السامة في حلبجه , مجلة قطاع الدراسات الانسانية, جامعة الأزهر – القاهرة , العدد ٣٠, ٢٠٢٢, ص٢٣٦٦-٢٣٧٣؛ صديق سلمان عيسى و وليد محمد عمر, عمليات الانفال في كردستان العراق, ج٢ , مجلة الاداب , جامعة بغداد , ٢٠٢٣, ص١٣-٢٢

(٥١) سعدون حمادي: ولد في كربلاء عام ١٩٣١, درس الاقتصاد في الجامعة الامريكية في بيروت, وفي عام ١٩٥٣ سافر الى الولايات المتحدة لإكمال دراسته وحاز على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة وسكونسن ماديسون عام ١٩٥٧, ليعمل بعد عودته مدرسا للاقتصاد في جامعة بغداد, انضم مبكرا الى صفوف حزب البعث العربي الاشتراكي عام ١٩٤٦, ترأس تحرير جريدة البعث الناطقة بأسم الحزب بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨, ثم اصبح وزيرا للأصلاح الزراعي عام ١٩٦٣, ثم اصبح رئيس شركة النفط الوطنية عام ١٩٦٨, ثم وزير النفط عام ١٩٧٢, ثم وزيرا للخارجية عام ١٩٧٩, وفي عام ١٩٨٢ اصبح نائب لرئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية, ثم عين رئيسا للوزراء للمدة ٢٣ اذار الى ١٣ ايلول ١٩٩١, ثم انتخب رئيسا للمجلس لوطني العراقي(البرلمان) في عام ١٩٩٦ حتى عام ٢٠٠٣, اعتقل من قبل القوات الامريكية في نيسان ٢٠٠٣,

ثم افرج عنه , ليعيش متنقلا بين الاردن وقطر ولبنان توفي عام ٢٠٠٧ في المانيا اثر مرض عضال. ينظر: حسن لطيف الزبيدي, موسوعة السياسة العراقية, ط٢, دار العارف للمطبوعات, بيروت , ٢٠١٣, ص٢٩٨

(52) New Speper Los Angeles Times , 10 September 1988.

(53) New Speper Los Angeles Times , 10 September 1988& National Security Archive, Document, No. 1G00677, Statement by Richard W. Murphy, Assistant Secretary for Near Eastern and South Asian Affairs Before the Subcommittee on; Europe and the Middle East, House Foreign Affairs Committee Statement, October 13, 1988.

(54) New Speper New York Times , 28 September 1988.

(٥٥) رونالد ريغان ولد عام ١٩١١ في مدينة تامبيكو، درس في جامعة يوركو الاقتصاد وعلم الاجتماع، وعمل معلق رياضي عام ١٩٣٧ , اجرى اختباراً للتمثيل منحه عقد للعمل في هوليود ٢٠ سنه، بدأ نشاطه السياسي عام ١٩٤٧, وفي عام ١٩٦٢ انضم الى الحزب الجمهوري، وفي عام ١٩٦٦ انتخب حاكماً لمدينة كاليفورنيا، واعيد انتخابه عام ١٩٧٠ وفي عام ١٩٨٠ ترشح للرئاسة عن الحزب الجمهوري وفاز بنتيجة كبيرة على منافسه جيمي كارتر، واعيد انتخابه مرة ثانية واستمر في الحكم لغاية ١٩٨٩، وتوفي في مدينة لوس انجلوس في العشرين من حزيران ٢٠٠٤. ينظر: اودو زاوتر. المصدر السابق، ص ٢٨١ ٢٨٨.؛

Ronald Reagan Lata A president of the united States,Complled Under the.Direction of the Join Committee on printing Chairman Robert W,Ney Vice Chairman Saxby Chambliss,Washington,2005,p1-18.

(56) National Security Archive, Document, No. IG00702, Telegram from Hare Paul J. to George P. Shultz, November 18, 1988, Subject: Administration Position on Proposed Iraq Sanctions.

(57) New Speper New York Times , 28 September 1988.

(٥٨) جورج شولتز: ولد في مدينة مانهاتن بولاية نيويورك عام ١٩٢٠, تخرج من الثانوية عام ١٩٣٨, ثم اكمل دراسة البكالوريوس في جامعة برنستون عام ١٩٤٢, انضم الى الجيش والتحق بسلاح مشاة البحرية برتب ملازم ثاني, , ثم قدم استقالته عام ١٩٤٦ وتوجه للحياة المدنية, وحصل على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد عام ١٩٤٩, شغل منصب وزير العمل للمدة(١٩٦٩-١٩٧٠), ثم شغل منصب مدير مكتب الادارة والميزانية ١٩٧٠-١٩٧٢, ثم عين وزير الخزانة الامريكية (١٩٧٢-١٩٧٤), اصبح وزيراً للخارجية للمدة(١٩٨٢-١٩٨٩). للمزيد ينظر : ناصر ثجيل منصور حسين الزهيري , جورج شولتز وأثره في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ١٩٨٢-١٩٨٨, اطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية الآداب – جامعة ذي قار, ٢٠٢٣, ص١-٢٨.

(٥٩) ريتشارد مورفي : ولد في مدينة بوسطن عام ١٩٢٩ حصل على شهادة البكالوريوس في الآداب من جامعة هارفارد, خدم في الجيش الأمريكي, عين عام ١٩٦٨ في قسم شؤون شبه الجزيرة العربية في وزارة الخارجية الأمريكية, رشحه الرئيس نيكسون عام ١٩٧١ سفيراً لدى موريتانيا ثم شغل عام ١٩٧٤ سفيراً للولايات المتحدة الامريكية في سوريا ثم الفلبين والسعودية, ثم عين مساعداً لوزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب اسيا, تقاعد عام ١٩٨٩. للمزيد ينظر:

https://en.wikipedia.org/wiki/Richard_W._Murphy.

(٦٠) محمد صدام فايق بن طريف, المصدر السابق, ص٤٦.

(61) National Security Archive, Document, No. 1G00680, Telegram from James A. Baker Secretary of state to Embassy Baghdad, October 19, 1988, Subject Information Request: Helicopter Modification.

(٦٢) صدام حسين : ولد في ٢٨ نيسان ١٩٣٧في مدينة تكريت, عاش طفولته دون أب ليتربى في بيت عمه وزوج أمه إبراهيم الحسن الذي أساء معاملته لينتقل بعدها إلى بغداد عام ١٩٥٥للعيش في بيت خاله خيرالله طلفاح , انتمى إلى حزب البعث عام ١٩٥٧, اشترك في محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم عام ١٩٥٩, وهرب بعدها إلى سورية ومن ثم إلى القاهرة, عاد إلى العراق بعد انقلاب ٨شباط ١٩٦٣,شارك في انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨, أصبح نائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة حتَّى عام١٩٧٩,حكم العراق للمدة من ١٦ تموز١٩٧٩واستمر إلى ٩نيسان٢٠٠٣عندما دخلت القوات الأميركية إلى بغداد, أعلنت القوات الأميركية عن اعتقاله في ١٤ كانون الأوَّل ٢٠٠٣, بعدها قدم للمحاكمة وتم إعدامه في٣٠ كانون الأول ٢٠٠٦. للمزيد ينظر : إبراهيم محمد, صدام حسين خفايا واسرار البداية والنهاية, دار القيروان للنشر والتوزيع, القاهرة, ٢٠١٨, ص٦-٨؛ فخري قدوري, هكذا عرفت البكر وصدام , رحلة ٣٥ عاماً في حزب البعث, لندن, ٢٠٠٦,ص١٠٣.

(٦٣) طارق عزيز: دبلوماسي وسياسي عراقي, ولد في ٢٨ نيسان ١٩٣٦ في بلدة تلكيف شمال مدينة الموصل من أسرة كلدانية كاثوليكية، ودرس اللّغة الإنكليزية في كلية الآداب- بجامعة بغداد، ثُمَّ عمل صحفي ورئيس جريدة الثورة العراقية قبل أنْ ينضم إلى حزب البعث العربي

الاشتراكي. وعمل في الجهاز الإعلامي للحزب, في عام١٩٧٠ تقلد منصب وزير الإعلام, وفي عام ١٩٧٧ انضم إلى مجلس قيادة الثورة العراقي, وشغل منصب وزير الخارجية العراقية للمدة ١٩٨٣-١٩٩١. وكان نائب رئيس مجلس الوزراء حتَّى عام ٢٠٠٣, مستشاراً قريباً لصدام حسين. سلم نفسة للقوات الأميركية بعد احتلال العراق في ٢٤ نيسان ٢٠٠٣ وتعرض لمحاكمة في عدة قضايا. توفي بسبب ذبحة صدرية في ٥ حزيران ٢٠١٥. حميدة نعنع ، طارق عزيز رجل وقضية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان ، ٢٠٠٢ ، ص١٥-٣٥.

(64) National Security Archive, Document, No. IG00893, Telegram from Glaspie, April C. to Department of State, June 11, 1989, Subject: U.S.-Iraq Business Forum: Meeting with Saddam Hussein ؛

؛ جريدة الشرق الاوسط (الكويت) , العدد ٦١٣٦, ٩ حزيران ١٩٨٩؛ جريدة الثورة , العدد ٦٩٥٠, ٨ حزيران ١٩٨٩.

(٦٥) عدنان خيري مزيعل الزهيري, , المصدر السابق, ص٥٤؛ عادل محمد حسين العليان , المصدر السابق, ص٢١٤.

(٦٦) محمد حسنين هيكل, حرب الخليج أوهام القوة والنصر, مركز الاهرام للترجمة والنشر, القاهرة, ١٩٩٢, ص٢٣٥.

(67) National Security Archive, Document, No. IG00845, Action Memorandum, April 10, 1989, Subject: Export-Import Financing for Iraq. & National Security Archive, Document, No. IG00828, Briefing Memorandum, March 23, 1989, Supject: Meeting with Iraqi Under Secretary Nizar Hamdun.

(68) National Security Archive, Document, No. IG01427, Statement of Assistant Secretary, June 15, 1990, Supject U.S. Relations with Iraq. & National Security Archive, Document, No. IG00828, Briefing Memorandum, March 23, 1989, Supject: Meeting with Iraqi Under Secretary Nizar Hamdun..

(69) National Security Archive, Document, No. IG01326, Briefing Memorandum, April 16, 1990, Subject: NSC Deputies Committee Meeting on Iraq.

(70) National Security Archive, Document, No. IG00893, Telegram, June 11, 1989, Subject: U.S.-Iraq Business Forum: Meeting with Saddam Hussein

(٧١) جريدة الشرق الاوسط , العدد ٤١٥٥, ١٤ نيسان ١٩٩٠.

(٧٢) محمد صدام فايق بن طريف, الازمة الدولية وطرائق ادارتها دراسة تحليلة لأزمة العلاقات العراقية – الامريكية ١٩٩٠-٢٠٠٣ دراسة حالة , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الاداب – جامعة الشرق الاوسط, ٢٠١٧, ص٤٥.

(٧٣) مذكرات جيمس بيكر سياسة الدبلوماسية, ترجمة مجدي شرشر , ط٢, مكتبة مدبولي, ٢٠٠٢, ص٢٥٣.

(74(74) New Speper Wall Street Journal,8 January, 1990.

(٧٥) جريدة الثورة , العدد٧٤٦١, ١٨ تشرين الثاني ١٩٩٠.

(76) National Security Archive, Document, No. IG01326, Briefing Memorandum, April 16, 1990, Subject: NSC Deputies Committee Meeting on Iraq.

(٧٧) أبريل غلاسبي: ولدت في ٢٦نيسان ١٩٤٢ في مدينة فانكوفر في كندا, حصلت على شهادة البكالوريوس في التاريخ ونظم الحكم من جامعة ميلز في كاليفورنيا عام١٩٦٣,ثُمَّ حصلت على الماجستير عام ١٩٦٥,اكتسبت معرفة كبيرة باللّغة العربية من أسرتها التي عاشت في فلسطين, عملت موظفة في سفارة بلادها في الأردن عام ١٩٦٦, وفي الكويت للمدة ١٩٦٧-١٩٦٩,وموظفة في السّفارة الاميركية في بيروت للمدة١٩٧٢-١٩٧٣, وموظفة في السفارة الأميركية في القاهرة,١٩٧٣-١٩٧٧, ثم عملت موظفة في البعثة الأميركية في الأمم المتحدة للمدة ١٩٨٠-١٩٨١, ثم مدير مركز اللّغة في السفارة الأميركية في تونس للمدة ١٩٨١-١٩٨٣,ونائب رئيس البعثة الأميركية في سفارة بلادها في دمشق للمدة ١٩٨٣-١٩٨٥, وفي عام ١٩٨٥ عملت كمديرة مكتب وزارة الخارجية لشؤون الشرق الأدنى في سورية ولبنان والأردن, أصبحت سفيرة لبلادها في العراق للمدة ١٩٨٨-١٩٩٠, ثم عملت عام ١٩٩٢ عضواً في وفد بعثة بلادها في الأمم المتحدة, وفي عام ١٩٩٣ أصدر أمر بعزلها, تسلّمت وظيفة قنصل عام في جنوب إفريقيا للمدة ١٩٩٧-٢٠٠٠. موقع مقاتل من الصحراء www.moqatel.com.

(78) National Security Archive, Document, No. IG00642, Telegram from Embassy Baghdad to Secretary of State, September 13, 1988, U.S. Policy toward Iraq and Chemical Weapons Use & National Security Archive, Document, No. IG00635, telegram from Embassy Baghdad. April C. Glaspie, to Secretary of State, September 12, 1988, Subject: After U.S. Actions, Saddam Changes His Tone.

(٧٩) محمد صدام فايق بن طريف, المصدر السابق, ص٤٦.

(٨٠) عدنان خيري مزيعل الزهيري, المصدر السابق, ص٥٦-٥٧.

(٨١) محمد المشاط: ولد في مدينة الكاظمية عام ١٩٣٠, حاصل على شهادة الحقوق من جامعة بغداد عام ١٩٥٠, ثم شهادة البكالوريوس والماجستير في علم الاجرام من جامعة كاليفورنيا عام ١٩٥٨, ثم شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع من جامعة ميرلاند عام ١٩٦٠, عين مديرا للبعثات في وزارة التربية عام ١٩٦٠, ثم وكيل وزارة المعارف عام ١٩٦٣, انتقل الى المغرب للمدة من ١٩٦٤ حتى عام ١٩٦٦, عمل تدريسي

في جامعة بغداد, ثم وكيل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية عام ١٩٦٨, تم تعينية سفيرا للعراقي فرنسا ١٩٦٩-١٩٧٠, ثم رئيس جامعة الموصل ١٩٧٠-١٩٧٧, ثم وزير التعليم العالي والبحث العلمي ١٩٧٧-١٩٨٧, بعدها سفيرا للعراق في النمسا ١٩٧٨-١٩٨١, ثم سفير العراق في فرنسا ١٩٨١-١٩٨٧, ثم سفير العراق في بريطانيا ١٩٨٧-١٩٨٩, ثم سفير العراق في الولايات المتحدة الامريكية ١٩٨٩-١٩٩١, استدعته الحكومة العراقية في ١٥ كانون الثاني ١٩٩١, أي قبل حرب الخليج بيومين , وعندما وصل الى النمسا في طريقة الى بغداد حدثت حرب الخليج, لذا قرر عدم الرجوع الى بغداد وسافر الى كندا حتى وفاته عام ٢٠١٥. للمزيد ينظر : محمد المشاط , المصدر السابق, ص١٣-١٨؛ محمد حسن لطيف الزبيدي, المصدر السابق, ص٥٦٢.

(٨٢) محمد المشاط, المصدر السابق, ص٤٠.

(٨٣) حكمت الحديثي: ولد في مدينة حديثة عام ١٩٣٧, حاصل على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد, شغل منصب رئيس ديوان الرقابة المالية للمدة من ١٤ تشرين الأول ١٩٨٤الى ٢٣ ايلول ١٩٨٧, ثم عين وزيرا للمالية في ٢٢ ايلول ١٩٨٧ حتى ٧ تشرين الأول ١٩٨٩, أعفي من المنصب لعدم الكفاءة كم ذكر الرئيس العراقي صدام حسين , فيما ذكر سبب اخر انه عوقب بالإعفاء من منصبه لأنه رفض تحويل مبلغ اربع ملايين دولار الى عدي صدام حسين الى خارج العراق, توفي في ٢٦ نيسان ٢٠١٨. ينظر www.ar.wikipedia.org .

(٨٤) محمد المشاط, المصدر السابق, ص٤٨.

(٨٥) جيمس بيكر: ولد في تكساس عام ١٩٣٠ , وحصل على شهادة المحاماة من جامعة برنستون عام ١٩٥٢, وحصل على شهادة الدكتوراه عام ١٩٥٧, من جامعة تكساس , تولى العديد من المناصب المهمة في الولايات المتحدة الأمريكية , منها رئيس موظفي البيت الأبيض للمدة ١٩٨١-١٩٨٥, ووزير الخزانة للمدة ١٩٨٥-١٩٨٨, في ادارة الرئيس ريغان , ووزيراً للخارجية للمدة ١٩٨٩-١٩٩٢, في عهد الرئيس الأمريكي جورج بوش الاب . للمزيد ينظر: عدنان خيري مزيعل الزهيري, المصدر السابق , ص٨-١٥؛ دلال تحسين احمد , جيمس بيكر وأثره في السياسة الأمريكية ١٩٣٠-١٩٩٣, رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية للعلوم الانسانية – جامعة ديالى , ٢٠٢١,ص٨-٤٣.

(٨٦) محمد المشاط , المصدر السابق, ص٥٦-٥٧.

(٨٧) عدنان خيري مزيعل الزهيري, المصدر السابق, ص٥٦-٥٧.

(88) National Security Archive, Document, No. IG01397, Secret, Report, May 25, 1990, Subject: 29 May Deputies Meeting Iraq.

(89) National Security Archive, Document, No. IG01326, Briefing Memorandum, April 16, 1990, Subject: NSC Deputies Committee Meeting on Iraq.

(٩٠) فؤاد مطر واخرون, موسوعة حرب الخليج اليوميات الوثائق والحقائق, ج٢, المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت, ١٩٩٤, ص٢٣٦.

(٩١) حسين علي عبود الطائي , حرب الخليج الثانية حقائق ووثائق, مؤسسة ثائر العصامي للطباعة والنشر والتوزيع, ٢٠١٨, ص٣٨.

(٩٢) حسين علي عبود الطائي , المصدر السابق, ص٤٠.

(93) National Security Archive, July 26,1990, Subject:Policy Coordinating Committee On Protection of us Interests in the Persian Gulf & National Security Archive , Briefing Memorandum ,April 16,1990, Subject: Deputies Committtee Meeting on Iraq.

## قائمة المصادر والمراجع

### اولا: الوثائق الامريكية

1) (93) National Security Archive, Document, No. IG00458, Briefing Memorandum,, August 26, 1987. Subject: Visit of Iraqi Minister of Trade Dr. Mohammad Mahdi Salih; From 11:00 a.m.; to 2:00p.m. on August 26 at the Department of Commerce.

2) (93) National Security Archive, Document, No. IG00845, Action Memorandum, April 10, 1989, Subject: Export-Import Financing for Iraq.

3) National Security Archive, Document, No. IG00828, Briefing Memorandum, March 23, 1989, Supject: Meeting with Iraqi Under Secretary Nizar Hamdun.

4) National Security Archive, Document, No. IG00087, Telegram from David W. Culver, Director Program Development Division Export Credits to Report S. Watson, National Advisory Council on International Monetary and Financial Policies, Department of Treasury, December 24,1982 Subject: Credit Guarantees for Iraq

5) National Security Archive , Briefing Memorandum ,April 16,1990, Subject: Deputies Committtee Meeting on Iraq.
6) National Security Archive, Document, No. 1G00346, Memorandum, July 23, 1986, Subject: Iraq Crisis Pre-Planning Group Meeting of Wednesday.
7) National Security Archive, Document, No. 1G00457, Minutes Meeting, August 25, 1987, Subject: National Advisory Council Staff Committee.
8) National Security Archive, Document, No. 1G00677, Statement by Richard W. Murphy, Assistant Secretary for Near Eastern and South Asian Affairs Before the Subcommittee on; Europe and the Middle East, House Foreign Affairs Committee Statement, October 13, 1988.
9) National Security Archive, Document, No. 1G00680, Telegram from James A. Baker Secretary of state to Embassy Baghdad, October 19, 1988, Subject Information Request: Helicopter Modification.
10) National Security Archive, Document, No. IG00169, Telegram from USIN Baghdad to Secretary of State, January 31, 1984, Subject: Rumsfeld Briefing Paper: Iraq and the Pipelines.
11) National Security Archive, Document, No. IG00191, Briefing Notes, March 24, 1984, Subject: Briefing Notes for Rumsfeld Visit to Baghdad.
12) National Security Archive, Document, No. IG00191, Briefing Notes. March 24, 1984, Subject: Briefing Notes for Rumsfeld Visit to Baghdad.
13) National Security Archive, Document, No. IG00346, Memorandum, July 23, 1986, Subject: Iraq Crisis Pre-Planning Group Meeting of Wednesday.
14) National Security Archive, Document, No. IG00347, Telegram from Secretary of State to Embassy Baghdad, July 26, 1986, Subject: U.S. Government Support for Iraq During the War.
15) National Security Archive, Document, No. IG00380, Action Memorandum, December 5, 1986, Subject US-Iraqi Relations: Picking Up the Pieces.
16) National Security Archive, Document, No. IG00381, Report from Embassy, Baghdad to Secretary of State, December 10, 1986 Subject: Agreed Minutes.
17) National Security Archive, Document, No. IG00398, Memorandum from Riesz, John E Assistant Administrator international Agricultural Statistics to Pope, George J, Assistant Administrator export credits, January 20, 1987, Subject: Financial and Economic Report on Iraq.
18) National Security Archive, Document, No. IG00410, Memorandum From Levitsky, Melvyn, Department of state to Gregg Donald P., Whit House, February 26, 1987, Subject: The Vice President's March 2 Meeting With Iraqi Ambassador; Nizar Hamdoon. .
19) National Security Archive, Document, No. IG00410, Memorandum, February 26, 1987, Subject: The Vice President's March 2 Meeting With Iraqi Ambassador; Nizar Hamdoon
20) National Security Archive, Document, No. IG00416, Letter, From Wiley, Marshall W. to Sims, Melvin E, April 2, 1987, Subject: United States-Iraq Business Forum (USIBF).
21) National Security Archive, Document, No. IG00439, Telex from Central Bank of Iraq to Bank NAL, May 19. 1987, Subject: Iraqi Gratitude for BNL's Assistance.
22) National Security Archive, Document, No. IG00456, Telegram from Reynolds Kerry E to O'Connor Michael D., August 19, 1987, Subject: Proposed GSM-102 and GSM-103 Credits for Iraq.
23) National Security Archive, Document, No. IG00458, Briefing Memorandum from Under to Secretary for international Trade to U.S Department of Commerce, August 26, 1987, Subject: Visit of Iraqi Minister of Trade Dr. Mohammad Mahdi Salih.
24) National Security Archive, Document, No. IG00458, Briefing Memorandum, August 26, 1987, Subject: Visit of Iraqi Minister of Trade.
25) National Security Archive, Document, No. IG00458, Briefing Memorandum,, August 26, 1987. Subject: Visit of Iraqi Minister of Trade Dr. Mohammad Mahdi Salih; From 11:00 a.m.; to 2:00p.m. on August 26 at the Department of Commerce
26) National Security Archive, Document, No. IG00466, Telex from Ithar, Hikmat T. to Drogoul, Christopher P., October 16, 1987, Subject: Financing U.S. Exports to Iraq Under GSM Programs.
27) National Security Archive, Document, No. IG00520, Telegram from McKee, W. Thomas to Department of State, March 4, 1988, Subject: Financial Information Regarding Pipe Plant in Baghdad.
28) National Security Archive, Document, No. IG00635, telegram from Embassy Baghdad. April C. Glaspie, to Secretary of State, September 12, 1988, Subject: After U.S. Actions, Saddam Changes His Tone.

29) National Security Archive, Document, No. IG00642, Telegram from Embassy Baghdad to Secretary of State, September 13, 1988, U.S. Policy toward Iraq and Chemical Weapons Use
30) National Security Archive, Document, No. IG00702, Telegram from Hare Paul J. to George P. Shultz, November 18, 1988, Subject: Administration Position on Proposed Iraq Sanctions.
31) National Security Archive, Document, No. IG00828, Briefing Memorandum, March 23, 1989, Supject: Meeting with Iraqi Under Secretary Nizar Hamdun..
32) National Security Archive, Document, No. IG00845, Action Memorandum, April 10, 1989, Subject: Export-Import Financing for Iraq.
33) National Security Archive, Document, No. IG00893, Telegram from Glaspie, April C. to Department of State, June 11, 1989, Subject: U.S.-Iraq Business Forum: Meeting with Saddam Hussein
34) National Security Archive, Document, No. IG00893, Telegram, June 11, 1989, Subject: U.S.-Iraq Business Forum: Meeting with Saddam Hussein
35) National Security Archive, Document, No. IG00909, Telegram, June 29, 1989 Testing the Iraqis. & Con Coughlin, Saddam His Rise and Fall, PP.244-245& National Security Archive, Document, No. IG01279, Briefing Memorandum from NEA John H. Kelly to McCormack, March 27, 1990 Supject: Meeting with Iraqi Ambassador Mohamed al-Mashat.
36) National Security Archive, Document, No. IG01326, Briefing Memorandum, April 16, 1990, Subject: NSC Deputies Committee Meeting on Iraq.
37) National Security Archive, Document, No. IG01326, Briefing Memorandum, April 16, 1990, Subject: NSC Deputies Committee Meeting on Iraq.
38) National Security Archive, Document, No. IG01326, Briefing Memorandum, April 16, 1990, Subject: NSC Deputies Committee Meeting on Iraq.
39) National Security Archive, Document, No. IG01397, Secret, Report, May 25, 1990, Subject: 29 May Deputies Meeting Iraq.
40) National Security Archive, Document, No. IG01427, Statement of Assistant Secretary, June 15, 1990, Supject U.S. Relations with Iraq.
41) National Security Archive, July 26,1990, Subject:Policy Coordinating Committee On Protection of us Interests in the Persian Gulf .
42) National Security Archive. Document, No. IG00380, Action Memorandum from NEA, Richard W Murphy to Michael H. Armacost, Under Security, December 5, 1986, Subject: U.S.-Iraqi Relations: Picking Up the Pieces.

## ثانيا : الكتب الوثائقية والمذكرات الشخصية

١) حسين علي عبود الطائي , حرب الخليج الثانية حقائق ووثائق, مؤسسة ثائر العصامي للطباعة والنشر والتوزيع, ٢٠١٨.
٢) عبدالوهاب عبد الستار القصاب , الحرب العراقية – الايرانية ١٩٨٠–١٩٨٨ قراءة تحليلية مقارنة في مذكرات الفريق الاول الركن نزار عبدالكريم فيصل الخزرجي, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات, بيروت , ٢٠١٤.
٣) محمد المشاط, كنت سفيرا للعراق في واشنطن حكايتي مع صدام في غزو الكويت, المؤسسة العربية للدراسات والنشر, بيروت,٢٠٠٨.
٤) مذكرات جيمس بيكر سياسة الدبلوماسية, ترجمة مجدي شرشر , ط٢, مكتبة مدبولي, ٢٠٠٢.

## ثالثا: الرسائل والاطاريح

١) اسلام محمد عبد ربه المغير, الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠–١٩٨٨, رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الآداب –الجامعة الاسلامية غزة, ٢٠١٥ .
٢) دلال تحسين احمد , جيمس بيكر وأثره في السياسة الأمريكية ١٩٣٠–١٩٩٣, رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية للعلوم الانسانية – جامعة ديالى , ٢٠٢١
٣) صبار محمد عبدالله الشجيري, الكونغرس وعملية صنع القرار السياسي الداخلي الأمريكي, رسالة ماجستير غير منشورة , كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد, ٢٠٠٦.
٤) صدام يوسف عبد الجغيفي, سياسة العراق الخارجية في عهد الرئيس عبد الرحمن محمد عارف ١٧ نيسان ١٩٦٦ – ١٧ تموز ١٩٦٨, رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية – جامعة الموصل, ٢٠١٢.

٥) عادل محمد حسين العليان, العراق في السياسة الأمريكية المعاصرة ١٩٨٠-٢٠٠٣, اطروحة دكتوراه غير منشورة , كلية التربية – جامعة الموصل , ٢٠١١.

٦) عدنان خيري مزيعل الزهيري, , جيمس بيكر وسياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه العراق ١٩٨٩-١٩٩١, اطروحة دكتوراه غير منشورة , كلية الآداب – جامعة ذي قار , ٢٠٢٠.

٧) محمد صدام فايق بن طريف, الازمة الدولية وطرائق ادارتها دراسة تحليلة لأزمة العلاقات العراقية – الامريكية ١٩٩٠-٢٠٠٣ دراسة حالة , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الاداب – جامعة الشرق الاوسط, ٢٠١٧.

٨) محمد علي صداع حرج المحمداوي, موقف الولايات المتحدة الامريكية من حرب الخليج الأولى ١٩٨٠- ١٩٨٨, رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الآداب – جامعة الانبار , ٢٠١٢.

٩) محمد هاشم خويطر الربعي, سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق عهد الرئيس عبد الرحمن عارف ١٩٦٦ – ١٩٦٨, اطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية التربية – الجامعة المستنصرية, ٢٠١٣.

١٠) ناصر ثجيل منصور حسين الزهيري , جورج شولتز وأثره في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ١٩٨٢-١٩٨٨, اطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية الآداب – جامعة ذي قار, ٢٠٢٣.

١١) نوره وادي محمد السعدون, دور الكرد في الحياة السياسية العراقية ١٩٧٩-٢٠٠٣, اطروحة دكتوراه غير منشورة , كلية التربية للعلوم الانسانية – جامعة البصرة, ٢٠٢٣.

## رابعا: الكتب العربية

١. : فؤاد شهاب , تطورات الاستراتيجية الامريكية في الخليج العربي , المنامة ,١٩٩٤.
٢. إبراهيم محمد, صدام حسين خفايا واسرار البداية والنهاية, دار القيروان للنشر والتوزيع, القاهرة, ٢٠١٨.
٣. أودو زاوتر , رؤساء الولايات المتحدة الامريكية منذ عام ١٧٨٩حتَّى اليوم, دار الحكمة , لندن, ٢٠٠٦.
٤. تريتا بازى , حلف المصالح المشتركة ؛ ترجمة امين الايوبي, بيروت ، ٢٠٠٨.
٥. حسن لطيف الزبيدي, موسوعة السياسة العراقية, ط٢, دار العارف للمطبوعات, بيروت , ٢٠١٣
٦. حميدة نعنع ، طارق عزيز رجل وقضية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان ، ٢٠٠٢.
٧. عبد الفتاح الصبروتي, الحقائق الخافية في الحرب العراقية الايرانية – الحرب القذرة ،مكتبة فلسطين للكتب المصورة،(د٠م)،١٩٩٠ .
٨. عبد الوهاب الكيالي و زهيري كامل ، الموسوعة السياسية ، ط١ ، بيروت ، مؤسسة الدراسات العربية ، ١٩٧٤
٩. فخري قدوري, هكذا عرفت البكر وصدام , رحلة ٣٥ عاماً في حزب البعث, لندن, ٢٠٠٦
١٠. فؤاد مطر واخرون, موسوعة حرب الخليج اليوميات الوثائق والحقائق, ج٢, المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت, ١٩٩٤.
١١. لاري إلويتز, نظام الحكم في الولايات المتحدة الامريكية , ترجمة: جابر سعيد عوض, القاهرة, ١٩٦٦.
١٢. محمد حسنين هيكل, حرب الخليج أوهام القوة والنصر, مركز الاهرام للترجمة والنشر, القاهرة, ١٩٩٢.
١٣. يحيى حلمي رجب, الخليج العربي والصراع الدولي, الكويت, ١٩٨٩.

## خامسا: الكتب الاجنبية

1. Lee H. Hamilton, How Congress Works and Why You Should Care, Indiana, Indiana University Press 2004.
2. Ronald Reagan Lata A president of the united States,Complled Under the.Direction of the Join Committee on printing Chairman Robert W,Ney Vice Chairman Saxby Chambliss,Washington,2005.

## سادسا : الدراسات والبحوث الاكاديمية

١. اسامه الغزالي حرب، ابعاد الصراع العراقي الإيراني، مجلة السياسة الدولية، السنة ١٦، العدد ٦١، ١٩٨٠.
٢. جمال هاشم الذويب, سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق في عهد الرئيس عبد الرحمن عارف ١٩٦٦-١٩٦٨, مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية, الانبار , العدد ٢, ٢٠١٠.
٣. صديق سلمان عيسى و وليد محمد عمر, عمليات الانفال في كردستان العراق, ج٢ , مجلة الاداب , جامعة بغداد , ٢٠٢٣.

٤. محمد علي عبد الباعث العريان, الموقف الدولي من استخدام الغازات السامة في حلبجه , مجلة قطاع الدراسات الانسانية, جامعة الأزهر – القاهرة , العدد ٣٠, ٢٠٢٢.

٥. هدى جاسم منصور, إيران كونترا (قصة ببيع اسلحة امريكية سراً إلى ايران (١٩٨٥– ١٩٨٦) , مجله جامعة الانبار للعلوم الانسانية , جامعة الانبار، مج٢ ، العدد٣, ٢٠١٩.

## سابعا: الصحف الكويتية والعربية

### الصحف الاجنبية

**1**. New Speper Los Angeles Times , 26 Jun , 1984.

**2**. New Speper Chicago Tribune , 4 November 1986.

**3**. New Speper Wall Street Journal , 26 August 1987.

4. New Speper Los Angeles Times , 27 August 1987.

**5.** New Speper Washington Post, 30 January, 1988**.**

**6**. New Speper Los Angeles Times , 10 September 1988.

**7**. New Speper New York Times , 28 September 1988.

**8**. New Speper New York Times , 29 September 1988.

**9.** New Speper Wall Street Journal, 8 January, 1990.

### الصحف العربية

١) جريدة الثورة (العراق) , العدد٧٤٦١, ١٨ تشرين الثاني ١٩٩٠.

٢) جريدة الثورة , العدد ٦٩٥٠, ٨ حزيران ١٩٨٩.

٣) جريدة الشرق الاوسط (الكويت) , العدد ٦١٣٦, ٩ حزيران ١٩٨٩.

٤) جريدة الشرق الاوسط , العدد ٤١٥٥, ١٤ نيسان ١٩٩٠.

## ثامنا : شبكة الانترنيت

1) www.ar.wikipedia.org .

2) https://en.wikipedia.org/wiki/Richard_W._Murphy.

3) www.moqatel.com.

4) www.ar.wikipedia.org .